الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

دور المناطق الحرة في تفعيل التجارة الخارجية

دراسة حالة الإمارات 2011- 2016

إعداد الطلبة

العروسي شيخة مبروك

شكري العابد

تحت إشراف الدكتور:

السعيد بوشول

لجنة المناقشة

أد. محمد الناصر حميداتو	أستـــــاذ	رئيسا
د. السعيد بوشول	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ. زكية محلوس	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

دور المناطق الحرة في تفعيل التجارة الخارجية

دراسة حالة الإمارات 2011- 2016

إعداد الطلبة

العروسي شيخة مبروك

شكري العابد

تحت إشراف الدكتور:

السعيد بوشول

لجنة المناقشة

أد. محمد الناصر حميداتو	أستـــــاذ	رئيسا
د. السعيد بوشول	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ. زكية محلوس	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

يقول الأمام علي كرم الله وجهه

الناس من جهة التمثال أكفاء أبوهم آدم و الأم حواء

وإنما أمهات الناس أوعية مستودعات وللأحساب آباء

فأين يكن من أصلهم شرف يفاخرون به فالطين والماء

ما لفضل لأهل العلم أنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء

وقيمة المرء ما قد كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

فقم بعلم ولا تطلب به بدلا فالناس موتى وأهل العلم أحياء

الإهداء:

اهدي هذا العمل المتواضع إلى

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ....

إلى أسرتي الصغيرة....

إلى إخوتي و كافة الأهل و الأقارب ....

إلى العيون التي لا تنام و الأجساد التي ذرفت الدماء حماية لأمننا و سلامتنا...

إلى كل من له فضل في تربيتي و تعليمي فله مني الفضل و الإحسان...

إلى من هو أهل للتقدير و الاحترام و الإهداء

العروسي

الإهداء:

إلى من كانا سببا في وجودي:والدي الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى من كان مشرفا وعونا لنا في إنجاز هذا العمل:أستاذي السعيد بوشول

إلى زملائي في العمل بالمفتشية الإقليمية للتجارة بالدبيلة وأخص بالذكر رئيس المفتشية السيد:علي جوادي

إلى زوجتي الوفية المخلصة

إلى أولادي وقرة عيني:مروان وصفاء وتقي الدين

أهدي هذا العمل المتواضع

شكري

شكر و عرفان

الحمد لله المحمود بكل لسان و المعبود في كل زمان و الذي لا يخلو من علمه مكان و لا يشغله شأن عن شأن، جل عن الأشباه و الأنداد و تنزه عن الصاحبة و الأولاد ونفذ حكمه في جميع العباد لا تمثله العقول بالتفكير ولا تتوهمه القلوب بالتصوير ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

بعد شكر المولى عز و جل على توفيقه لنا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه على هاته المذكرة الدكتور " **بوشول السعيد** "الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا، و توجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل وإلى كل أستاذ و طالب علم.

كما لا ننسى أن نتوجه بخالص شكرنا و تقديرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

الملخص :

يعالج موضوع هذا البحث أهمية المناطق الحرة في تنشيط وتفعيل التجارة الخارجية وتدوير عجلة التنمية الاقتصادية، فالدول النامية بالأخص تعمل على توفير بيئة استثمارية من جاذبية أكثر للاستثمارات الأجنبية والمحلية الهاربة، لتقدم مختلف التسهيلات المتعددة بهدف توفير الأجواء الملائمة لاستقرار تلك الاستثمارات والحد من هجرة الاستثمارات المحلية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة و ارتباطها وتأثيرها على التجارة الخارجية، فالمناطق الحرة الإماراتية شهدت تطورا منذ نشأتها وازدياد نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخلها مقارنة بالاستثمارات المحلية،كونها أداة مثالية تسهم في تحقيق أهداف متعددة للدولة، فتساهم في توطين التكنولوجيا الحديثة إليها، و الإسهام في تنمية صادراتها، وتوفير فرص عمل لمواطنيها والاستفادة من الخبرات الأجنبية، فقد توسع في إنشاء هذه المناطق، لذلك تعددت وتطورت أعمالها لتصبح معه ظاهرة اقتصادية، يرتكز عليها لتصبح القاطرة الرئيسة لاقتصادياتها، مسهمة في مزيد من النمو الاقتصادي، ومزيد من الرفاهية والتحضر لمواطنيها.

وبصفة عامة فقد نجحت المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة في تحقيق أهدافها من خلال حركة التجارة وما أضافته للمنطقة عامة و للدول بصفة خاصة، وجذب كبرى المشاريع العالمية إليها لتتحول الإمارات من صحراء إلى مدن فوق البحر.

الكلمات المفتاحية:

المناطق الحرة ـ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ـ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة ـ بيئة الاستثمار.

Abstract:

Developing countries in particular are working to provide an investment environment more attractive to foreign and domestic fugitive investments, to offer various different facilities in order to provide an environment conducive to the stability of these investments and reduce the migration of domestic investments. The study aims to study the free zones in the UAE and their relation to foreign trade. The UAE free zones have developed since their inception and the percentage of foreign direct investment within them has increased compared to local investments, which is an ideal tool that contributes to achieving multiple objectives of the state. , Contributing to the development of its exports, providing employment opportunities for its citizens and benefiting from foreign expertise, it has expanded in the establishment of these areas, so it has diversified and developed its work to become an economic phenomenon based on it to become the main locomotive of the economy contributing to further economic growth, greater prosperity and urbanization of its citizens.

In general, the free zones in the United Arab Emirates have succeeded in achieving their objectives through the trade movement and what it added to the region in general and to countries in particular, and attracting major international projects to turn the UAE from desert to cities above the sea.

Key Words:

Foreign Trade, Free Zones, UAE

الفهارس

أولا: فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
التشكرات	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	09
قائمة الجداول	12
قائمة الأشكال	13
قائمة الاختصارات الرموز	14
المقدمة	أ - و
الفصل الأول:الإطار النظري للتجارة الخارجية و المناطق الحرة	01 - 34
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي	03-17
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	03
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	03
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	04
الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية	05
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	07
الفرع الأول: مدرسة التجاريين الفكر المركنتالي	07
الفرع الثاني: النظريات الكلاسيكية	09
الفرع الثالث: النظريات النيوكلاسيكية	12
الفرع الرابع: النظريات الحديثة	15
المبحث الثاني: المناطق الحرة مفاهيم ومرتكزات	18-33
المطلب الأول: ماهية المناطق الحرة	18
الفرع الأول: مفهوم المناطق الحرة	18
الفرع الثاني: التطور التاريخي للمناطق الحرة (النشأة والتطور)	21
الفرع الثالث: المفاهيم المشابهة للمناطق الحرة	22

الفرع الرابع: أنواع المناطق الحرة	24
المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة ومقومات نجاحها و عوامل فشلها	26
الفرع الأول: أهمية المناطق الحرة	26
الفرع الثاني: مقومات نجاح المناطق الحرة و عوامل فشلها	29
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: المناطق الحرة بالإمارات نظرة تحليلية	67-35
تمهيد الفصل	36
المبحث الأول: اقتصاد الإمارات العربية المتحدة نظرة عامة	53-37
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	37
الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولة الإمارات	38
الفرع الثاني: الاستثمارات الصادر لدولة الإمارات	40
الفرع الثالث: الاستثمارات المحلية لدولة الإمارات	41
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي	42
الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي	43
الفرع الثاني: نمو الناتج المحلي الإجمالي	43
الفرع الثالث: التضخم	44
المطلب الثالث: القطاع المالي للدولة	45
الفرع الأول: الاحتياطات الدولية	45
الفرع الثاني: الدين الخارجي	45
الفرع الثالث: الموازنة العامة	46
الفرع الرابع: الإنفاق الاستهلاكي	47
المطلب الرابع: الذهب الأسود لدولة الإمارات	49
المطلب الخامس: الاقتصاد البديل (السياحة) و الريادة في التقارير العالمية	50
الفرع الأول: الاقتصاد البديل (السياحة)	50
الفرع الثاني: الريادة في التقارير العالمية	51
المبحث الثاني: المناطق الحرة في الإمارات ودورها في التجارة الخارجية	66-54
المطلب الأول: التجارة الخارجية للإمارات	54

المطلب الثاني: تجارة المناطق الحرة للإمارات	55
المطلب الثالث: أوضاع تجارة المناطق الحرة للإمارات حسب كل إمارة	60
المطلب الرابع: تجارة المناطق الحرة للإمارات مع العالم الخارجي	61
الفرع الأول: تجارة المناطق الحرة للإمارات مع الدول العربية	61
الفرع الثاني: تجارة المناطق الحرة للإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي	63
الفرع الثالث: تجارة المناطق الحرة للإمارات مع أقاليم العا لم	64
خلاصة الفصل الثاني	67
الخاتمة	71-68
قائمة المراجع	76-72

ثانيا:قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر السنوية الداخلية لدولة الإمارات عن الفترة 2011 – 2016	38
02	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية لسنة 2016	39
03	أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2012 إلى ديسمبر 2016	40
04	مؤشرات الاقتصاد لدولة الإمارات عن الفترة 2012 ـ 2016	42
05	الدين الخارجي لدولة الإمارات للفترة 2013 ـ 2016 (القيمة مليار دولار)	45
06	حجم الإنفاق الاستهلاكي لدولة الإمارات للفترة 2014– 2016 (القيمة مليار درهم)	48
07	حجم إنتاج النفط لدولة الإمارات للفترة 2014– 2016	49
08	الترتيب العالمي للإمارات في تقارير المؤسسات الدولية للفترة (2014 ـ 2017)	51
09	الترتيب العالمي لدولة الإمارات في تقارير المؤسسات الدولية للسنوات 2013/2012 إلى 2016/2015	52
10	حجم التجارة الخارجية لدول الإمارات لسنة 2015 (القيمة مليون درهم)	54
11	تطور حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات خلال الفترة 2011 ـ 2016 (القيمة مليار درهم)	55
12	إجمالي حجم التجارة المناطق الحرة للإمارات لسنة 2015 (القيمة مليون درهم)	58
13	حجم تجارة المناطق الحرة بالإمارات من إجمالي حجم التجارة الخارجية للفترة 2011 ـ 2016 (القيمة مليون درهم)	59
14	تطور حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات للفترة 2013–2015 حسب الإمارة (القيمة مليون درهم)	61
15	الجدول 15: حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع الدول العربية خلال سنة 2015 (القيمة مليون درهم)	62
16	تطور حجم التجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع الدول العربية خلال 2011 ـ 2016 (القيمة مليون درهم)	63
17	تطور تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع الدول مجلس التعاون خلال الفترة 2011 ـ 2016 (القيمة مليون درهم)	64
18	المئوية لحجم تجارة المناطق الحرة لدول الإمارات مع دول مجلس التعاون خلال 2014 ـ 2015	64
19	حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات لعام 2015 حسب الإمارة تطور حجم تجارة المناطق الحرة لإمارات مع العالم مصنفة حسب الأقاليم للفترة 2012–2015 (القيمة مليون درهم)	65
20	حجم التجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات لبعض السلع الأساسية لعام 2015 (القيمة مليون درهم)	65

ثالثا: قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر السنوية الصادرة لدولة الإمارات عن الفترة 2011 – 2016 (القيمة مليار دولار	41
02	تطور قيمة الاستثمارات المحلية لدولة الإمارات عن الفترة 2001 – 2015 (القيمة مليار درهم)	42
03	الاحتياطات الدولية لدولة الإمارات للفترة 2013– 2016 (القيمة المليار دولار)	45
04	فائض أو عجز الموازنة العامة للإمارات للفترة 2013 ـ 2016 (القيمة مليار دولار)	47
05	نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات للفترة 2014–2016	51

رابعا: قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار	شرحه
GDP	GROSS DOMESSTIC PRODUCT
IMF	INTERNATIONAL MONETARY FOUND
AMF	ARAB MONETARY FOUND

مقدمة

أولا: التوطئة

واجه الاقتصاد العالمي خلال نهاية النصف الأول من القرن العشرين تحولات وتغيرات عميقة، فبرزت الولايات المتحدة الأمريكية تترأس القطب الرأسمالي الليبرالي والمعسكر الشيوعي يتزعمه الإتحاد السوفياتي، و ظهور النفوذ الأمريكي في تأسيس صندوق النقد الدولي و البنك الدولي تجسيدا لظاهرة العولمة.

فخلال العشرة السنوات الأخيرة من القرن العشرين تغير الوجه الاقتصاد العالمي ككل، بانهيار الأنظمة الاشتراكية في الإتحاد السوفياتي وشرق أوروبا وسقوط جدار برلين، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة كقائد جديد للنظام التجاري العالمي خلفا للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة " الجات "، فأنتقل العالم من النظام القطبين إلى نظام القطب الواحد وفرض السيطرة الأمريكية تحت ما يسمى بالعولمة وتخلي غالبية الدول النامية على أسلوب التخطيط المركزي وتوجيه اقتصادها الداخلي، أما فيما يخص علاقاتها مع الدول المتقدمة فتحولت إلى شراكة وتعاون اقتصادي وتنمية التجارة الخارجية لديها التي تعتبر عصب الاقتصاد لكل دولة، والانتقال إلى الإنتاج من أجل التصدير وتوجه الدول للانفتاح الاقتصادي الذي ركائزه عدم الاعتراف بالحدود السياسية والجغرافية واكتساح الثورة المعلوماتية الحديثة وما تبعها من ثورة تكنولوجية الذي كان لها الأثر الكبير في اختصار الوقت والمسافة، وكانعكاس لكل هاته التحولات كثر الاهتمام بما يعرف بالمناطق الحرة، والتي كانت تعرف قديما من أحد وسائل تنشيط التبادل التجاري الدولي.

فالدول العربية كباقي الدول تبحث على أكبر عائد ممكن من تفاعلها التجاري العالمي لتطور وتنمية أوضاعها وتغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج خالق للقيمة المضاف .

ثانيا: إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما سبق عرضه وتناوله في التوطئة تظهر وتتجلى معالم الإشكالية التي سوف نعالجها والتي يمكننا صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ـ إلى أي مدى ساهمت المناطق الحرة في تنشيط وتفعيل التجارة الخارجية بالإمارات العربية المتحدة ؟

ثالثا: الأسئلة الفرعية

و في محاولة منا للإجابة عن الإشكالية استوقفتنا الأسئلة التالية:

ـ ما المقصود بالمناطق الحرة ؟

ـ ما هي عوامل نجاح إنشاء المناطق الحرة ؟

ـ كيف هو واقع اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ؟

ـ ما مدى نجاعة المناطق الحرة بالإمارات وأثر قيامها في التجارة الخارجية ؟

رابعا: الفرضيات

في ضوء العرض السابق ومن أجل دراسة الإشكالية التي تم طرحها اعتمدنا على عدة فرضيات التي نراها أقرب للإجابات المحتملة والتي وضعت قيد الاختبار :

ـ المناطق الحرة هي إحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر تتعدد وتتنوع أشكالها وخصائصها فهي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وبالتحولات التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي إلى تغير مفهومها .

ـ نجاح المناطق الحرة مرتبط بتوافر مجموعة من المقومات بهدف الوصول إلى النتائج المنشودة من إنشاءها.

ـ يعتبر الاقتصاد الإماراتي من أقوى اقتصاديات الدول العربية نظرا للإستراتيجية البعيد المدى المنتهجة.

ـ تلعب المناطق الحرة دور أساسيا في زيادة حجم حركة التجارة الخارجية وإضافة ديناميكية جديدة عليها.

خامسا: منهج الدراسة

إن المنهج المنظم والمستخدم في البحث يؤدي إلى نتائج موضوعية يمكن تعميمها، لدراسة ومعالجة الموضوع بطريقة جيدة اعتمادنا في دراستنا هذه للإجابة على التساؤلات واختبار صحة فرضياتنا السابقة استخدام عدة مناهج مختلفة.

ففي الجانب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي في البداية الذي يفيد فيما يتعلق في التوصيف لإبراز مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمناطق الحرة،كذا أدخلنا المنهج التاريخي لإبراز نشأة وظهور المناطق الحرة عبر التاريخ بالإضافة لتتبع مسلسل تطور نظريات التجارة الخارجية عبر العصور وصولا للعصر الحديث.

وفيما يخص دراسة الحالة فتم استخدام المنهج الإحصائي لإبراء مختلف الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وعرض البيانات والجداول التي توفرت لدينا، وقد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي بغية تحليل المعطيات والإحصائيات المتوفرة وذلك لتحديد وإبراز أثر المناطق الحرة على النشاط التجارة الخارجية.

سادسا: الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة فيمكن ذكر الدراسات التي تم جمعها في إطار دراستنا:

1- زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وأفاق إنشاءها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

تطرقت هاته الباحثة إلى الدراسة النظرية التي شملت كل عناصر المناطق الحرة من تعاريفها واستعمالات لفكر المناطق الحرة والظروف المساعدة على قيامها وتطورها، والشروط المناسبة والضرورية لنجاح هذه المناطق، مستعينة

بتجربتي تونس وجزيرة موريس، وانتهجت الباحثة في دراستها النظرية التحليلية على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تجارب بعض البلدان النامية، وكما استخدمت الأسلوب الإحصائي من خلال عرض وتحليل البيانات والجداول التي توفرت لديها لتحديد أفاق المناطق الحرة في الجزائر، وقامت الباحثة ببعض المقابلات الشخصية مع بعض الاختصاصيين.

أشارت الباحثة إلى نجاح تجربة المناطق الحرة في تونس مرتبط بالحرية الاقتصادية ونجاعة القوانين التنظيمية المشجعة لها فهي لم ترقى للمستوى الأهداف المسطرة لها، أما جزيرة موريس فخلصت بأنها نجحت في تحقيق أهدافها في جلب الاستثمار الأجنبي من خلال عدة مزايا ومحفزات للمستثمرين والقضاء على البطالة حيث وصلت حد التشغيل الكامل، والانفتاح على الأسواق الخارجية مستفيدة كذلك بشكل كبير من الاستقرار السياسي.

2- كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، 2012 .

تناولت هذه الرسالة المناطق الحرة من حيث الجانب النظري محاولة منه معرفة ماهية المناطق الحرة وإضافة لتحديد خصائصها والأنظمة المشابهة لها،كذلك تحديد دورها حياتها وبعض الأهداف التي أنشأت لأجلها، محدد العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في البلدان العربية مقارنا بين المناطق الحرة في جبل علي وبورسعيد وبلارة.

وقد استعانت الرسالة في البداية بالمنهج التاريخي لعرض التطور التاريخي لهذه المناطق ثم أتبعت بالمنهج الوصفي لسرد الأفكار، أما تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية فاستعمل المنهج التحليلي لإبراز مقدار هذا التأثير، وفي آخر الدراسة أنتهج المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة ظاهرة قديمة وجديدة وعدم الإجماع على تعريف موحد ومحدد توصف به، فنجاحها يتوقف على توفر عدة مقومات وحزمة من العوامل.

توصلت الدراسة إلى أن فشل منطقة بلارة الحرة بجيجل في تحقيق أهدافها بالرغم من كل ما سخرته الدولة لغياب التخطيط المسبق، وقلة الخبرة والعامل السياسي والأمني وعدة عراقيل مازالت تحت الستار، أما منطقة جبل علي الحرة فقد فرضت لنفسها مكانة مهمة في التجارة الخارجية.

3 لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة المشتركة الأردنية السورية، 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012، تناولت هذه الدراسة التكامل الاقتصادي العربية مستخدمة المنهج الوصفي، ثم واصلت بحثها متطرقة للمناطق الحرة العربية لوصف المناطق الحرة والعناصر التي ذات

الصلة بموضوعها كمنظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي وغيرها مستعينة بنفس المنهج السابق، أما فيما يخص إحصائيات صندوق النقد العربي فقد اعتمدت على المنهج التحليلي، فقد توصلت الدراسة إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مازالت لم تستكمل بعد فهي لم تساهم في تعميق الأداء التكاملي العربي فالمناطق الحرة العربية تعاني من عدة مشاكل باستثناء الإمارات العربية المتحدة.

فالتجارة السورية الأردنية تعد ضعيفة بالرغم من وجودها ضمن منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية.

سابعا: الإطار الزماني والمكاني

إن دراستنا تستدعينا للتقيد بالحدود المكانية و الزمانية ونظرا للخاصية العالمية للمناطق الحرة.

فيما يخص الإطار المكاني فالجانب النظري تطرقنا فيه للمناطق الحرة بصفة عامة مع نشأتها وتطورها عبر العصور، بالإضافة إلى التطرق لنظريات التجارة وتطورها وصولا للعصر الحديث .

فيما يخص دراسة الحالة فالإطار الزماني ركزنا على البيانات والإحصائيات المتاحة لدينا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2018 وهي آخر الإحصائيات التي تم الحصول عليها والجانب المكاني فقد كان اختيارنا على دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثامنا: أهداف الدراسة

تهدف دراستنا هذه تسليط الضوء على هاته الظاهرة التي جاءت تحت غطاء النظام الرأسمالي الليبرالي وهي المناطق الحرة، باعتبارها أحد المستجدات الحديثة القديمة في عولمة الاقتصاد، ويمكن حصر أهم الأهداف في مجموعة من النقاط أبرزها:

- التعرف على المناطق الحرة بشكل واضح وأشكالها وإيضاح التطور التاريخي لها.
- محاولة الكشف وتحديد العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة ومدى نجاعتها في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.
- محاولة توضيح كل ما يتعلق بأهمية المناطق الحرة للدول المضيفة ومحاولة التحكم الجيد لمفهوم المناطق الحرة وبعض المفاهيم المشابهة لها.
- محاولة الوقوف على أهم نظريات قيام التجارة الخارجية.
- الوقوف على أهم أسباب قيام التجارة الخارجية.
- الاستفادة من المناطق الحرة محل الدراسة وإعطاء صورة اقتصادية لها.
- معرفة مدى تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية.

تاسعا: أهمية الدراسة

لقد ظهرت وبدت لنا أهمية الدراسة من خلال ارتكازها على الجوانب التالية:

– المناطق الحرة هي أحد الأدوات المستعملة لتنشيط وتطوير التنمية داخل الدول، نظرا للعوائد المالية المنتظرة من إنشاءها في ظل اعتماد غالبية البلدان النامية على صادراتها من المواد الخام.

ـ تعتبر المناطق الحرة وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشر ودورها المتنامي في اقتصاديات الدول بتشجيع القطاع الخاص، وخلق فرص عمل جديدة وإمكانية استغلال الموارد البشرية المتاحة في ظل الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم.

عاشرا: مبررات اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع هو نتيجة لتوافر عدة أسباب دفعت بنا لانجازه والتي نوجزها فيما بلي:

المبررات الموضوعية:

ـ رغبة و اهتمام العديد من دول العالم في إنشاء مناطق حرة على أراضيها وتوظيفها فيما يخدم مصالحها الاقتصادية.

ـ النقص الشديد وقلة البحوث والدراسات العربية الحديثة المعالجة لهذا الموضوع، فرغم الأهمية الكبيرة له لم يحظى بالدراسات والبحوث الكافية.

ـ الدور الذي أصبحت تلعبه المناطق الحرة في التجارة الخارجية و الاقتصاد وعلاقتها بجوانب الحياة الأخرى.

المبررات الذاتية:

ـ رغبة منا وإحساسنا بضرورة إضافة أفكار للقارئ، ودفع الباحثين العرب عامة والجزائريين بصفة خاصة و لفت أنظارهم للاهتمام أكثر بمثل هاته المواضيع.

ـ روح الفضول التي نمتلكها والإقدام و تحفيزات المشرف لتناول هذا الموضوع الذي يعتبر من أحدث الموضوعات التي تولي اهتمام الباحثين.

حادي عشر: جمع مصادر والمعلومات

بالرغم من حداثة الموضوع إلا أننا استطعنا الحصول على المصادر والمعلومات الخاصة بالموضوع من المشرق أولا ذلك من خلال رسائل وأطروحات ومقالات والمجالات العلمية المتخصصة التي زودنا بها، بالإضافة إلى اجتهادنا وبحثنا الشخصي على البيانات الإحصائية والتقارير الاقتصادية الرسمية للجهات التي لها علاقة مباشرة بالمناطق الحرة وتصفح العديد من الكتب و مواقع الانترنت، بالإضافة للمجلات العلمية المحكمة.

ثاني عشر: صعوبات البحث

إن عملية بحثنا في موضوعنا هذا لم يكن دون صعوبات، و بطبيعة الحال كل عمل يعتريه عوائق وصعوبات، وهذا البحث شأنه شأن بقية البحوث فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات و العراقيل ما زادتنا إلا تحفيزا و إقداما، التي نجملها في أبرز النقاط التالية:

- النقص في البيانات الإحصائية وعدم الدقة والتضارب فيما بينها أحيانا لسبب أو لأخر.
- النقص الشديد في المراجع والدراسات الحديثة حول المناطق الحرة باللغة العربية وخاصة التطبيقية منها.

ثلث عشر: محتوى البحث

من أجل فك خيوط الإشكالية المطروحة والإجابة على الأسئلة الفرعية للتأكيد من صحة الفرضيات وللإحاطة أكثر بالموضوع ارتأينا إلى تقسيم دراستنا إلى فصلين رئيسيين كما يلي:

الفصل الأول : خصص هذا الفصل للإطار النظري للتجارة الخارجية والمناطق الحرة من خلال مبحثين تناولنا في:

- المبحث الأول: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي.
- المبحث الثاني: المناطق الحرة مفاهيم و مرتكزات.

الفصل الثاني : خصصناه لدراسة الحالة للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة نظرة تحليلية ولهذا الغرض قسمناه لمبحثين:

- المبحث الأول: اقتصاديات الأمارات ودورها العربية المتحدة نظرة عامة.
- المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات ودورها في التجارة الخارجية.

وفي الأخير خاتمة البحث، حيث اختبرنا صحة فرضياتنا وكذلك تضمنت النتائج العامة التي توصلنا إليها من خلال دراستنا، وقمنا أيضا بتقديم بعض الاقتراحات التي أملنا كبير بأن تأخذ من طرف صانعي القرار بشكل عملي، وقد ختمناها بأفاق الدراسة، ذلك من أجل التوسع والبحث أكثر في هذا الموضوع وبشكل جدي وحيوي.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار النظري

للتجـارة الخـارجية

و

المناطــق الحـــرة

تمهيد:

تسعى معظم دول العالم إلى توسيع حركة تجارتها الخارجية و تطويرها و ذالك بجلب الاستثمارات باعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصادياتها، فقد شهد الاقتصاد في العقد الأخير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماته تبحث في الآثار الاقتصادية، وأخذت تستعد بالإستراتيجيات والآليات المناسبة التي يمكن من خلالها التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية في كل دولة إلى تعظيم المكاسب والإيجابيات التي تعود على الاقتصاد.

فقيام المناطق الحرة يعد عاملا من العوامل التي تلجأ إليه الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية وذلك لما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات وامتيازات تمكن الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تحقيق عائد أكبر لها و للدول المضيفة، فزيادة أعداد المناطق الحرة في مختلف دول المعمورة لها إحدى الظواهر التي شدت انتباه الباحثين والدارسين الاقتصاديين المتخصصين حول دوافع وأثار هذه المناطق وبين إمكانية التقدم الاقتصادي للدولة المنشئة لها و لعله أصبح من المعروف لكافة المحللين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الدولي.

ومن هذا المنطلق سوف نقوم في هذا الفصل بتسليط الضوء على ماهية التجارة الخارجية و كذالك النظريات المفسرة لها في المبحث الأول، وليكن موضوعنا أكثر اندماجا تطرقنا في المبحث الثاني إلى ماهية المناطق الحرة بالإضافة لأهميتها و مقومات نجاحها و عوامل فشلها.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي

إن التقدم التكنولوجي الحاصل في عالمنا وثورة المعلومات أدت إلى تقارب الشعوب، حيث أصبح العالم قرية صغيرة، وهكذا أصبحت التجارة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة من أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الدول، فمن غير الممكن أن تنكمش أي دولة على نفسها وتبقى بمنعزل عن باقي دول العالم، فالتطور الحاصل للتجارة الخارجية نتيجة لتطور مناحي الحياة المختلفة.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

" تمثل تجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات و رأس المال إذ يظهر الترابط بين المنتجين و المستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير فهي عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[1]

"التجارة تنمية المال بشراء البضاعة و محاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء ... أو نقلها إلى بلد هي فيه انفق و أغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال ..."[2].

" التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل عمليات التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو خدمات أو أفراد أو رؤوس أموال يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة .وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظور ... "[3]

" التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، و على الرغم من أن كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا، أين يتم التبادل بين .أطراف تقع في دول مختلفة بينما التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود الدولة الواحدة ... "[4].

---

[1]- نويرة عمار، **اقتصاد دولي**، جامعة الحج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص

[2]- عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2012، ص 410.

[3]- فراس الأشقر، **محاضرات في التجارة الدولية**، المحاضرة الأولى، جامعة حماه، سوريا، 10-03-2017، ص 3.

[4]- فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012،ص 2.

ولهذا فالتجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية ومن بين ابرز هاته الاختلافات نجد:

- اختلاف النظم و التشريعات المنظمة و القوانين المتعلقة بحركة التجارة الخارجية بين دول العالم.
- أن الأسواق الداخلية تخضع للتدخل الحكومي المباشر بعكس الأسواق العالمية التي تعتبر أسواقا منفصلة.
- عند التبادل الدولي هنالك اختلاف في العملات مما يؤدي إلى ظهور مشاكل في أسعار الصرف الأجنبي.
- تتحكم مجموعة من القيود في التبادل التجاري الدولي يختلف على قيود التبادل التجاري الداخلي.
- محدودية الحدود الجغرافية و السياسية للتجارة الداخلية بعكس التجارة الخارجية فتمتاز بالعالمية.
- تصعب عملية نقل عوامل الإنتاج إثناء التبادل الخارجي بينما تمتاز بالسهولة و المرونة في التبادل الداخلي.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

هنالك العديد من الأسباب التي أدت لقيام التجارة الدولية منها[1]:

- التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة: ما يترتب عليه صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ضرورة سد الحاجات المختلفة عن طريق التبادل التجاري الدولي.
- تفاوت كبير في أسعار عوامل الإنتاج: سببه اختلاف التكاليف وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج سلعة في دولة معينة و ارتفاعها في دولة أخرى.
- اختلاف مستوى التكنولوجي المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى: ينتج عنه تفاوت في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث مع وجود تكنولوجيا متطورة فإن العملية الإنتاجية تتمتع بالكفاءة العالية في حين يؤدي تدني المستوى التكنولوجي إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية وسوء استغلال الموارد الاقتصادية.
- وجود فائض في الإنتاج المحلي: مما يترتب عليه البحث عن منافذ جديدة لتصريف الفائض وذلك بإيجاد أسواق خارجية.
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين: حيث أن المستهلكين يسعون دوما للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة

[1]- الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، المبادلات الدولية الوحدة الرابعة التجارة التجارية/ ص 4، تاريخ الاطلاع 16-03-2018 14:10، على الموقع: http://www.enefd.edu.dz

- التخصص وتقسيم العمل الدولي: أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.

وبناءا على ما سبق ذكره سابقا نجد بعض الأسباب الأخرى[1]:

- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.
- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة م إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية

أولا:

" ... من جانب الشريعة الإسلامية فالأصل في المعاملات و العادات هو الحل و الإباحة فمن حرم شيئا من ذالك فعليه بالدليل لأنه على خلال الأصل و بهذا يعلم سماحة الشريعة و سعتها و مرونتها و صلاحيتها لكل زمان ومكان، وتطورها حسب مقتضيات أحوال البشر ومالح الناس و العدل بينهم، أما المعاملات و العقود المحرمة فترجع إلى ظلم الطرفين أو احدهما و ذالك راجع إلى قواعد ثلاث (قاعدة الربا، قاعدة الغرر و الجهالة، قاعدة الخداع و التغرير) ... "[2]

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ ﴾ الآية 29 سورة البقرة

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۝﴾ الآية 275 سورة البقرة

[1]- محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 9-10.

[2]- عبد الله بن عبد الرحمان البسام، **توضيح الأحكام في شرح بلوغ المرام**، ج4، ط5، مكتبة الأسد مكة المكرمة، 2003، ص 212-213.

((عن رفاعة بن رافع ﷺ أن النبي ﷺ سئل أي الكسب أطيب ؟ قال: عمل الرجل بيده و كل بيع مبرور))
رواه البزار و صححه الحاكم[1].

ثانيا:

من المؤكد أن التجارة الخارجية أصبحت من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم بشكل أساسي و خاصة الدول النامية نظر الأهمية التالية[2]:

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب

- توفر للأفراد مالا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة.

- تعتبر احد أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه عملية التبادل.

- تساهم في نشر المعرفة التكنولوجية و نقل الأفكار و الخبرة و المهارات و القدرات الإدارية و فن التنظيم و إنشاء المشروعات.

- زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجيات الإفراد من السلع و الخدمات.

- تعتبر مؤشر على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و مستويات الدخول فيها و كذالك قدرتها على الاستيراد و انعكاس ذالك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

- ومن جاب أخر ترتكز أهمية التجارة الدولية من مبدأين مهمين هما[3]:

- مبدأ ندرة الموارد
- مبدأ التخصصية

حيث أنه لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب ، وحتى بافتراض وجود هذه الدولة فإن التخصصية والتبادل الدولي سيزيد من رفاهية الشعب

[1]- أبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني، **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**،ط1، دار الفكر ،بيروت، 2002، ص 158.
[2]- نويرة عمار، مرجع سبق ذكره، ص 1.
[3]- نوال عبد الكريم الأشهب، **التجارة الدولية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص10.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

الفرع الأول: مدرسة التجاريين الفكر المركنتالي

أولا: مفهوم مدرسة التجاريين[1]

يعرف بأنه مجموعة المعتقدات الاقتصادية التي سادت أوربا خلال الفترة (1500-1750) ميلادي فلا يمكن اعتبار هذه المعتقدات مدرسة نظرية حيث أنها لا تعدو أن تكون مجموعة من السياسات الاقتصادية التي استهدفت التحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية.

ولعل الظروف التي سادت أوربا في تلك الفترة ساعدت على خلق هذه الأفكار (تحرر الكثير من العبيد من سطوت الإقطاعيين و اتجه معظمهم للعمل في النشاط التجاري الداخلي الذي لم يوفر لهم المكانة الاقتصادية و السطوة السياسية و جاء التغيير بالاتجاه للتجارة الخارجية فازداد ثراءهم و مكانته الاقتصادية) و التي ضمنت الاستكشافات الجغرافية والتي أعطت الفرص لتدفق المعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوربا، هذا إلى جانب النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجاريين على حساب الطبقة الإقطاعية.

يرى هذا الفكر أن ثروة الأمم تقاس بما تحتفظ به من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) نظرا لأن ثروة العالم كله ثابتة فإن المكاسب التي تحققها أحد الدول لابد أن تكون على حساب الدول الأخرى في ضل ظروف غير مستقرة سياسيا فإن تركيم المعادن النفسية يعد أمر هاما لتحقيق قوة الدول وإنشاء جيشا وأسطول قوي.

ثانيا: افتراضات التجاريين

وبناء على المعتقدات السابقة فقد اعتمد التجاريين على مجموعة من الافتراضات أهمها:

– "عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، وقد استخدم التجاريون نظرية القيمة في العمل، ويعني أن قيمة السلعة يتم تحديدها بما بذل في إنتاجها من ساعات العمل"[2].

– "لا يؤمن هذا الفكر بمبدأ الحرية الاقتصادية، بل يؤكد ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي"[1].

---

[1]- محمد سيد عباد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص17- 18.

[2]- نفس المرجع و الصفحة سابقا.

– "افتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من العمالة الكاملة، أي وجود موارد عاطلة، فزيادة العرض النقدي من خلال التدفق النقدي من الخارج سوف يحفز الإنتاج ويزيد التوظيف..."[2].

– "فقد اعتقدوا الصادرات هي نعمة لأنها تعمل على تدفق المعادن الثمينة إلى داخل الدولة، بينما المستوردات هي عبء على الدولة لأنها تعمل على خروج المعادن الثمينة منها، وبناء على ذلك فقد اعتمد فكر التجاريين على حماية قوية تقوم على تشجيع الصادرات عن طريق سياسة الدعم وعدم تشجيع الواردات عن طريق فرض تعريفه جمركية "[3]

ثالثا: الانتقادات التي وجهت إليهم

يعتبر ديفيد هيوم* من أهم و أول المهاجمين على فكر التجاريين وما قدمه في كتابه politcal dixovrses سنة 1752 من خلال آلية توسطيين الأسعار وتدفق المعادن النفيسة من ناحية، ومستوى الأسعار والتدفق السلعي في صورة صادرات وواردات من ناحية أخرى، فيما عرف باختصار بآلية (الأسعار،النقود،التدفق السلعي) فهو يرى بان[4]:

– أن تركيم المعادن النفيسة كنتيجة لاستمرار الفائض في الميزان التجاري من الممكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي، مما يتسبب في ارتفاع كل من الأسعار والأجور، وهذا الارتفاع بدوره يتسبب في انخفاض القدرة التنافسية للصادرات.

– هذا التحليل يفترض أن التغير في العرض النقدي المحلي يمارسها تأثير على الأسعار دون الناتج الحقيقي أو التوظيف، فهو يفترض ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وهو ما يعارض الافتراض الأساسي للتجاريين القائل بوجود موارد عاطلة وان مستوى الدخل أقل من العمالة الكاملة.

– من ناحية أخرى فإن تناقص الذهب النقدي بالنسبة للدول التي تعاني من العجز سوف يقلل من المعروض النقدي المحلي، وبالتالي يخفض الأسعار والأجور المحلية مما يزيد من القدرة التنافسية للصادرات.

---

[1]– نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[2]– خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها**، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 23.

* فيلسوف و اقتصادي و مؤرخ اسكتلندي (1711– 1776).

[3]- المرجع السابق، 67– 68.

[4]- المرجع السابق، ص 23.

ومن بين الانتقادات التي تعرضت النظرية التجارية أيضا نجد[1]:

- اعتبارهم أن الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى تشكل ثروة في حد ذاتها.
- سعي الدول إلى الإكثار من مخزون المعادن النفيسة دون الاكتراث بالاستعمال الفعال

الفرع الثاني: النظريات الكلاسيكية

تجد هنا الإشارة أن التحليل الكلاسيكي قد افترض مجموعة من الافتراضات وهي[2]:

- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة وأن كل نوع من أنواع تلك الموارد متماثل تماما، بمعنى أن كل عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات لا تختلف في درجة الخصوبة والجودة.

- ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانيات اختلاف هذا المستوى من دولة أخرى.

- عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، رأس المال، الأرض) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي، ولكن ل يمكن أن تتحرك من دولة إلى أخرى.

- تكلفة الإنتاج ثابتة، بمعنى أن عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة، كما هي بصرف النظر عن الكمية المنتجة منها.

- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

و هنالك من يضيف بعض الافتراضات التالية[3]:

- جميع تكاليف النقل الداخلية والخارجية مساوية للصفر.

- عدم وجود قيود حكومية على الأنشطة الاقتصادية.

أولا: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميت*

[1]- نويرة عمار، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[2]- محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

[3]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

* فيلسوف أخلاقي و عالم اقتصاد اسكتلندي مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي (1723- 1790).

"في كتابه ثروة الأمم قام آدم سميت الهجوم الثاني على الفكر المركنتالي، حيث بدأ بتعريف ثروة الأمة على أنها"انعكاس لقدرتها الإنتاجية (قدرتها على إنتاج السلع والخدمات) وليس قدرتها على تركيم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة، لذلك فإن الاهتمام يجب أن ينصب على البحث عن السبل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية بدلا من جمع المعادن النفيسة ..."[1]

ولقد ركز آدم سميت ودافع على الحرية الاقتصادية للأفراد في ممارسة الأنشطة التي تحقق مصلحتهم (وهو تحقيق المصلحة الفردية بدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تناسب قدراتهم الخاصة، هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة)، فآدم سميت لا يؤمن بتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، فتكمن أهميتها ودورها من وجهة نظره كجهاز يحافظ على كفاءة الأسواق وعملها للحفاظ على المنافسة الكاملة من أي شوائب احتكارية، لتحقيق المصلحة الفردية والملكية الخاصة في إطار القانون، فمصلحة المصلحة العامة تتحقق بمصلحة الأفراد[2].

استنتج آدم سميت أن الدولة مثل الفرد يجب تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة (أي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل- مقدرة بساعات العمل)، و استيراد السلع التي تتمتع فيها الدول الأخرى شركاء التجارة بميزة مطلقة، ومن الملاحظ أن سميت شأنه شأن الفكر المركنتالي قد اعتمد على نظرية القيمة في العمل في تقييم تكلفة الإنتاج[3].

قد اعتمد ادم سميث في نظريته هذه على عدة افتراضات و هي[4]:

- أن العالم يتكون من دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال.
- هناك سلعتين فقط يتم إنتاجها في الدولتين هما المنسوجات والخمور.
- أن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذولة في إنتاج السلعتين.

[1]- محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2]- نفس المرجع و الصفحة سابقا.
[3]- المرجع السابق،، ص 30.
[4] المرجع السابق، ص 37.

" ... إلا إن نظرية سميث عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسة من البلدان الأخرى؟ وإذا كان بلد معين بتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الأخر، هل هذا يعني أنه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ ..."[1]

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو*

" في القرن التاسع قام الاقتصادي الإنكليزي دافيد ريكاردو بالرد على نظرية سميث، وذلك بكتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية ... بهذا توضح النظرية الجديدة أنه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل أن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدين وليس التكاليف المطلقة ... وتعد هذه النظرية تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي، حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية وخطوة هامة إلى الأمام ولازالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ... أي أن الدولة تتخصص و تصدر السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية اقل و تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى بإنتاجها بتكاليف نسبية اقل "[2].

ثالث: نظرية: معدل التبادل الدولي لجون ستيوارت ميل*

" أكدت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض(إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب، لقد تنبه إلى هذه المسألة (1806-1873) الذي أشار في نظرية القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة، ولهذا قام .... بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان ، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الأخر المشارك معه في التجارة، بعبارة أخرى أن عرض البلد(A) لسلعته يمثل طلبه على

[1] – رائد فاضل جويد، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، **مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**، المجلد05، العدد17، حجيران2013، ص 126.

* أستاذ علم الاقتصاد و عمل مدرس في نفس المجال له نظرية الميزة النسبية أو النفقة النسبية (1772- 1823).

[2] – المرجع السابق، ص 127.

سلعة البلد (B) والعكس صحيح ، وأن الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية ..."[1]

رابعا: انتقادات النظرية الكلاسيكية

لقد واجهت النظرية الكلاسيكية مجموعة من الانتقادات أهمها[2]:

– النظرية تقوم على أساس نظرية قيمة العمل، والتي تقول بأن العمل هو العامل الوحيد في الإنتاج، فالعمل ليس متجانسا وليس العامل الوحيد للإنتاج وعادة تنتج السلع من خلال مزيج من مهارة العمل والسلع الرأسمالية والموارد الطبيعية.

– أن تكلفة السلع لا تعتمد فقط على كمية العمل المستخدمة، وإنما كذلك الوقت المستغرق من قبل العامل في الإنتاج.

الفرع الثالث: النظريات النيوكلاسيكية

أولا: نظرية تكلفة الفرصة البديلة هابرلر

لقد حاول الاقتصادي هابرلر تفسير نظرية المزايا النسبية دون الاعتماد على نظرية القيمة في العمل وذلك باستخدام نظرية أخرى وهي نظرية تكلفة الفرص البديلة.

" ... فتكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل اللازم لإنتاجها، ولكن بمقدار ما يضحي به من إنتاج سلعة أخرى كان يمكن إنتاجها بالموارد التي خصصت لإنتاج هذه السلعة بالذات وعلى ذلك نستطيع أن نحدد تكلفة إنتاج السلعة بمقدار النقص في إنتاج السلعة "y" أو أي سلعة أخرى المترتب على زيادة إنتاج السلعة "x" بوحدة واحدة "[3].

[1]– نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[2] خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

* فيلسوف و اقتصادي بريطاني من احد كبار أهل العلم في القرن الثامن عشرة (1806– 1873).

[3]–كامل بكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة و التمويل**، مطبعة سامي لطباعة الأوسفت و الماستر، الإسكندرية، 2002، ص 29.

" فنحن نتحول من نموذج يستخدم عامل واحد فقط من عوامل الإنتاج، وهو العمل إلى نموذج يستخدم كافة عوامل الإنتاج المتاحة(الأرض، العمل، رأس المال، المعرفة الفنية أو التكنولوجيا) ... "[1].

ثانيا: نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر و اولين

تحاول هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين وهما:

- لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟
- ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل؟

" ... يرى أدم سميت وريكاردو وفق تحليلهما بأن اختلاف المزايا النسيبة يرجع إلى الاختلاف في إنتاجية عنصر العمل (وهو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في نظرياتهما) بين الدول ولكنهما لم يقدما أي تفسير لسبب اختلاف إنتاجية عنصر العمل ... "[2].

" ... و تنص النظرية على أن كل دولة تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، والتالي يعد الأرخص نسبيا، والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي..."[3].

" ... وفي عام 1919 قدم الاقتصادي السويدي إيلي هكشر مقالا عن تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل، ولكن لم يلتفت أحد في البداية لأهمية هذا المقال، حتى قام الاقتصادي السويدي برتل أولين وهو تلميذه بتطوير وتفسير نظرية هكشر من خلال كتابه عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية عام 1944، ولقد حصل أولين على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1977 عن أعماله في مجال التجارة الدولية ..."[4] .

وقد أرجع أولين قيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين وهما[5]:

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فيما بين الدول المختلفة.

[1]- نفس المرجع و الصفحة سابقا.
[2]- محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[3]- المرجع السابق، ص 145.
[4]- المرجع السابق، ص 144.
[5]-كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

– اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دالة إنتاج السلع المختلفة وهكذا يكون لدينا سلع كثيفة العمل و سلع كثيفة رأس المال و سلع كثيفة الأرض.

" ... فعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بشدة فإن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلاف مماثل فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا و وفرة العمل تعني انخفاض الأجور نسبيا، بالإضافة إلى ذلك من الضروري أن تختلف نسبة مزج عوامل الإنتاج في دوال الإنتاج للسلع المختلفة ... "[1].

وهو الذي يؤدي إلى وجود اختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول.

1: فرضيات النظرية

يوجد العديد من الفرضيات التي افترضتها هاته النظرية نذكر منها[2]:

– هنالك قدرة كاملة لتنقل عناصر الإنتاج داخل كل بلد، ولكن ليس بين البلدين.

– كافة الموارد تكون موظفة بالكامل في كلا البلدين.

– هنالك منافسة كاملة في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج في كلا البلدين.

– لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية أو أية عوائق أخرى أمام التجارة.

– تكنولوجيا الإنتاج تكون واحد في كلا البلدين بالنسبة للمنتجات المتماثلة.

– تساوي الأذواق والتفضيلات في كلا الدولتين، ويتم استهلاك السلعتين بنفس الكميات النسبية عند أي سعر معطى وعند جميع مستويات الدخل وأن التفضيلات والأذواق هي متماثلة، كثافة عناصر الإنتاج مختلفة للسلعتين وتساوي تركز عناصر إنتاج كل سلعة لجميع الأسعار النسبية[3].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره نجد الافتراضات التالية[4]:

[1]– نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[2]– المرجع السابق، ص 51.

[3]– خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 186-187.

[4]– محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 143.

– إن العالم يتكون من دولتين يقومان بإنتاج سلعتين.

– استخدام عناصر الإنتاج المتاحة استخداما كاملا في الدولتين.

– توازن التجارة بين الدولتين، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات.

2: اختبار نظرية هكشر وأولين (لغر ليونتييف)*

الاختبار الأول للنظرية تم على يد الاقتصادي فاسيلي ليونتييف سنة 1952، ولقد استخدم بيانات الاقتصادي الأمريكي في عام 1947.

"... نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فإنه وفقا لنظرية هكشر و أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال، بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل... "[1]، "... فنموذج هكشر و أولين يقودنا إلى الاعتقاد أن البلد يصدر منتجات تحتوي على نسبة عالية من عامل الإنتاج المتوفر لديها بكثرة نسبيا،بينما يستورد منتوجات تحتوي على نسبة عالية من عامل الإنتاج النادر لديه نسبيا... "[2].

"... ونظرا لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونتيف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التي يتم إنتاجها محليا كبديل للسلع التي يتم استيرادها من الخارج.

ولقد قام عندئذ بحساب كمية رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج ما قدره مليون دولار من الصادرات والسلع البديلة للواردات.

ومن خلال تحليل نتائجه وجد أن أمريكا تستورد سلع كثيفة رأس المال وتصدر سلع كثيفة العمل، وهو ما يتعارض مع منطق نظرية هكشر و أولين ... "[3].

الفرع الرابع:النظريات الحديثة

تجدر إلى أننا سوف نتطرق إلى أهم النظريات الحديثة

* اقتصادي أمريكي متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد (1905– 1999).

[1]– المرجع السابق، ص 159.

[2]–كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3]– خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

1: نظرية الفجوة التكنولوجية نظرية الفجوة التكنولوجية

" ... حسب نموذج الفجوة التكنولوجية PONSER 1961 تعتمد الصفقات التجارية الكبيرة بين الدول الصناعية على إدخال منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة وهذا يعطي للشركة المبتكرة والدولة احتكار مؤقت في السوق العالمي اعتماد على براءات الاختراع وحقوق الملكية التي تشجع على تدفق الاختراعات ... "[1].

"... ففي عام 1967 درس كل من VERNOM-MEHBER-GRUBER العلاقة بين الإنفاق على الأبحاث وتطوير وأداء الصادرات ووجدوا ارتباطا قويا بينهما واعتبروا الإنفاق على الأبحاث والتطوير متغير بديلا عن الميزة النسبية المؤقتة لاكتساب المنشأة والدول منتجات وعمليات إنتاج جديدة وهذه النتائج تدعم نموذج الفجوة التكنولوجية ... "[2].

" ... تعتمد هذه النتائج بالأساس على التكنولوجيا الجديدة المتطورة بالدول الصناعية (عمالة مرتفعة المهارة وإنفاق مرتفع على البحث العلمي) وميزة العناصر النسبية وبالتالي خلال الاختراعات والمنتج القياسي تربح الدولة قليلة التقدم الميزة النسبية اعتمادا على العمل الرخيص نسبيا، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن التجارة تعتمد على التغيير النسبي في التكنولوجيا بين الدول خلال الزمن ... "[3].

"... لكن عيب هذا النموذج عدم بيانه حجم الفجوة التكنولوجية وعدم استطلاع أسباب ظهور الفجوة التكنولوجية أو كيف يتم إزالتها خلال الزمن ..."[4].

فهذه النظرية فسرت سبب قيام التجارة الولية أساس الفجوة (الاختلاف) في المستوى التكنولوجي.

2: نظرية دور حياة المنتج

طور RAYMOND VERMON نموذج دورة المنتج للتجارة الدولية سنة 1966 ... "[5].

[1]- المرجع السابق، ص 218.
[2]- المرجع السابق، ص 220.
[3]- نفس المرجع و الصفحة سابقا.
[4]- المرجع السابق، ص 218.
[5]- المرجع السابق، ص 219.

حيث تمر العديد من السلع بمراحل حياتها بعدة مراحل المختلفة، ومنه فقد اعتمدت عدة دراسات على دورة حياة السلعة في تفسيرها للتجارة الخارجية منها (دراسة ويلز سنة 1968 ودراسة هيرس سنة 1971) حيث بينت النتائج على أن الأداءات والسلوك التصديري للشركة يتأثر بخصائص السلعة، ويمر المنتوج خلال حياته بعدة مراحل وهي:

- مرحلة المنتج الجديد: حيث يتم في هذه المرحلة في دول تمتاز بالدخل الفردي المرتفع و المستوى التكنولوجي العالي، لذلك يفضل تسويقه محليا أو في أسواق قريبة من اجل تغطية التكاليف الإنتاجية المرتفعة و منه فان ميل التصدير موجب وعالي جدا والأسعار يحددها البائع والأرباح عالية.
- مرحلة النضج: ارتفاع الطلب العالمي على المنتج وبداية ظهور المنتج المقلد أو البديل المعدل، ترتفع تكاليف الإنتاج بسبب الدعاية وانخفاض نسبي في الأسعار.
- مرحلة المنتج النمطي: يفقد المنتج صلاحية تحديد السعر ويخضع لقانون العرض والطلب، كذلك يمكن بيع المنتج بتراخيص الإنتاج.
- مرحلة التقليد: في هذه المرحلة نلاحظ وجود كميات كبيرة من المنتوجات المقلدة في السوق وبأسعار أقل.
- مرحلة الفناء: يبدأ المنتوج في هذه المرحلة بالاختفاء تدريجيا من السوق لتبدأ الدول المتقدمة في السعي لاختراع منتوجات جديدة، أو بداية ظهور دورة حياة جديدة لنفس المنتوج ولكن بوجود تعديلات عليه.

1.2: انتقاد نظرية دور حياة المنتج

لقد حاولت هذه النظرية تفسير سبب قيام التجارة الخارجية، لكنها واجهت العديد من الانتقادات وهي كالتالي:

- لقد اعتمدت هذه النظرية على المنتوجات ذات المستوى التكنولوجي العالي التقنية، أي أنها اعتمدت على سلع معينة فقط.

- ليس من الممكن الجزم والتأكيد أن جميع المنتوجات تتميز بنفس دورة الحياة، فهي تختلف حسب المنتوج.

- تجاهلت هذه النظرية أن هناك البيئة الداخلية والخارجية التي تؤثر في حياة المنتوج.

المبحث الثاني: المناطق الحرة مفاهيم ومرتكزات

سوف يتم في المبحث الثاني تناول ماهية المناطق الحرة بمفهومها وخصائصها وتطور نشأتها بالإضافة إلى بعض المفاهيم المشابهة لها في المطلب الأول أما في الطلب الثاني سنتطرق إلى الأنواع التي تحتويها و مقومات نجاح المناطق الحرة وعوائقها.

المطلب الأول: ماهية المناطق الحرة

الفرع الأول: مفهوم المناطق الحرة

تتعدد وتختلف تعاريف ومصطلحات المنطقة الحرة، وذلك حسب الأنظمة والتشريعات الحكومية والمنظمات الاقتصادية.

حسب المشرع الجزائري في المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم:320/94 المؤرخ بتاريخ 17 أكتوبر 1994 "المناطق الحرة بأنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من الميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ"[1]

"المنطقة الحرة هي مساحة محددة بدقة من أرض محايدة من أرض الدولة تقع غالبا عند أحد المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ولها نقاط أمن ورقابة لضبط الدخول إليها والخروج منها، وتمثل المنطقة الحرة كيانا قانونيا قائما بذاته محدد المساحة والإدارة والأهداف يعتبر خارج النطاق الجمركي للدولة"[2]

وحسب لجنة الإحصاء التابعة لهيئة الأمم المتحدة LONU "تعرف المنطقة الحرة أنها مجال جغرافي بحدود ثابتة ومداخل مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق الجنائية أو الجمركية، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج متبعة في ذلك نفس إجراءات الدخول، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون"[3]

---

[1]- ا.بوشنافة،اتميزار، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (المناطق الحرة)**، المركز الجامعي بشار، ص3 .

[2]- وزارة التجارة والصناعة المنطقة الحرة في ميناء الشويخ بالكويت، **المناطق الحرة في عالم متغير**، 11 يناير 2016، ص 1.

[3]- منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية (دراسة** لبعض **تجارب البلدان النامية)**، أطروحة دكتورا، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2005، ص 99.

وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار"على أنها جزء من أرض الدولة المعزولة والمقفلة المحاطة بالأسوار تقام سواء بالميناء أو بجواره ولا يقيم بها السكان بصفة دائمة وتمنح بها تسهيلات في عملية الشحن والتفريغ لكافة البضائع عدا الممنوعة، ولا تخضع هذه المنطقة للنظام الجمركي المحلي، كذلك تعرف أنها المساحة المحايدة التي يخزن فيها الشاحن بضاعته ثم يقف ليلتقط أنفاسه ويقرر خطواته التالية"[1]

أما التعريف المقدم من طرف لوغو باسكال "المنطقة الحرة هي مجال صغير، محدد جغرافيا أين النشاطات الصناعية أو التجارية وتستفيد من نظام خاص بها في مجال الجباية هذه الأخيرة، وقد تكون محفظة أو ملغاة وهي السائدة غالبا، وقد تكون موضوع لتخفيف تنظيمي، أنه مؤشر أين السلع المادية تستطيع الدخول لتخزن بحريا، ذلك بالنظر إلى خروجها اللاحق إذ في الغالب تستفيد من نظام جمركي خاص، حيث أن المنتوجات تدخل وتخرج دون أن تخضع للرقابة، ولا للحقوق الجمركية خاص، إلا أن هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتجات إلى الإقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة"[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هنالك عدة خصائص تتميز بها المناطق الحرة ذلك ينظرا لوجود عدة مفاهيم لها، لذلك يمكن أن نشملها في خصائص عامة وخصائص إدارية.

أولا: الخصائص الإدارية

1- **المساواة**[3]: يعامل جميع المتعاملين الاقتصاديين داخل المنطقة الحرة على التقدم والمساواة في المعاملات الإدارية، والمزايا الممنوحة ويستفيد منها كل المتعاملين دون استثناء.

2- **الشمولية و العالمية**[4]: وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين(المستثمرين) الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة.

---

[1]- شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية (دراسة المناطق الحرة الأردنية)**، أطروحة دكتورا، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2015، ص 61.

[2]- زونية ريال، **المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير(دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و أفاق إنشائها في الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 10.

[3]- زكريا فوغال، **دور المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن)**، شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 36.

[4]- لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000-2010**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 95.

3- اللابيروقراطية في المعاملات الإدارية[1]: إن العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث إن الإجراءات داخل هذه المناطق تتصف بسرعتها وبساطتها، بمعنى أن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.

4- تعطيل القوانين[2]: إن المناطق الاقتصادية الحرة تقوم بتعطيل الأنظمة القانونية المعمول بها داخل الإقليم الجمركي، بحيث تستثنى منها فلا تخضع العمليات بداخلها للقواعد العامة والقيود المطبقة بالنسبة لذات الأنشطة داخل الإقليم الجمركي.

5- نظام جبائي مرن[3]: الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع له المتعاملون الاقتصاديون، وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة الحرة فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية.

ثانيا: الخصائص العامة

1- المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة[4]: إنها أرض محاطة أو محصورة تستفيد من نظام خاص بالنسبة لقوانين البلاد ولها تحديد جغرافي.

2-المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة[5]: الخضوع لسيادة الدولة رغم عزلها التام عن بقية الأقاليم، ولذلك تنطبق عليها قوانين الدول نفسها، إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها.

3- معزولة جمركيا[6]: تكون المناطق الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة المضيفة، أي توجد خارج الإقليم الجمركي، ويتم تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في هذه المناطق.

---

[1]- كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات و مصر و الجزائر)**، مذكرة الماجستير،جامعة المسيلة، 2012، ص27.

[2]- زكريا فوغال، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[3]- منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[4]- شاشوة حميد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[5]- كريم جايز،مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[6] زكريا فوغال، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للمناطق الحرة (النشأة والتطور)

"أن فكرة المنطقة الحرة تعود إلى 166 قبل ميلاد المسيح –عليه السلام– حيث أنه في ذلك الوقت الإمبراطورية الرومانية قررت وضع حد لهيمنة(RHODER) في البحر الأبيض المتوسط، فاختارت الجزيرة الصغيرة اليونانية (DELOS) في بحر إيجا لتخصصها بنظام يتمثل في تبسيط القوانين وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم وأن تأثير هذه الإجراءات كان حالا فعالا، فبسرعة فائقة أنشأ 30000 عمل في الجزيرة، فأصبحت بمقتضى ذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية..." "... حيث أقيمت هذه المناطق من أجل جذب التجارة الدولية العابرة لذلك كانت تقام على المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، وفي الغالب كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة ..."[1]، " ... حيث أقيمت هذه المناطق من اجل جذب التجارة الدولية العابرة، لذالك كانت تقام على المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية و في الغالب كانت تهتم بتموين السفن و إقامة المخازن وتفريغ و إعادة شحن السلع العابرة ... "[2].

" ... ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت البدايات العملية لتطور أنشطة ومفاهيم المناطق الحرة عندما شهدت أوروبا آنذاك تطورات في الصناعة والتجارة وتوسع رقعة المستعمرات وازدياد حدة الصراع والسيطرة على مصادر الخامات وتقاسم الأسواق والتحكم فيها(بهدف تصدير منتوجات الدول المستعمرة إلى الدول الأم) مما جعلها تتجه لإنشاء مناطق حرة في المستعمرات ... وكان من أهمها في ذلك الحين تلك التي أقامتها بريطانيا في جبل طارق(عام 1704) وفي سنغافورة (عام 1819) وفي هونغ كونغ (عام1842) أما المناطق التي إقامتها الدول الأوروبية هامبورغ (عام1881) ميناء (نابولي عام 1849) ... "[3]، " ... لقد راحت المناطق الحرة تتوسع وتنتشر في بقاع العالم خاصة في أوروبا قبل أن تتراجع وتنكمش بعد الحرب العالمية الأولى وخصوصا (عام 1930) ... لتعود وتنشط مجددا بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ النشاط التجاري بالانتعاش والأتساع تدريجيا فأقيمت آنذاك على سبيل المثال منطقة ميناء بنما(عام 1945) ... "[4].

[1]- المرجع السابق، ص 32.

[2]- عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، **مجلة الأمن و الحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد364، رمضان 1433هـ، ص 64.

[3]- عابد فضيلة، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا دراسة تحليلية و تطبيقية مقارنة الوضع الراهن و المقترحات، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية**، دمشق، المجلد 30، العدد3، 2008، ص 13.

[4]- المرجع السابق، ص 14.

" ... إلا أنه في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية مع ما تحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف، وكانت المنطقة الحرة في أيرلندا معروفة باسم شانون والتي أنشأت عام 1959 ... ولكن في العصر الحديث وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين شهد زيادة إنشاء هذه المناطق لجذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتنمية المنطقة التي تتم إقامة المنطقة الحرة بها ... "[1].

الفرع الثالث: المفاهيم المشابهة للمناطق الحرة

ويوجد هنالك بعض المفاهيم والأنظمة المشابهة للمناطق الحرة في عدة مميزات نذكر منها ما يلي:

أولا– الجنات الجبائية[2]: وهي مكان يلجأ إليه المستثمرين الأجانب بغية الاحتماء به من الضرائب الثقيلة التي تفرضها عليهم أوطانهم الأصلية، حيث يتم إعفاء هؤلاء المستثمرين من الضرائب الجزافية المستمرة تحت غطاء (شركات غير المقيمين)وهذه الامتيازات تجلب كل الشركات التجارية والشركات سريعة الزوال التي لا تتعامل مع السلع ماديا وإنما تكون معاملاتهم حسب المكانة في السوق أو عملية بيع وشراء عن طريق الهاتف والفاكس.

ثانيا– الأسواق الحرة[3]: وهي تلك الأماكن (المتاجر المعفاة من الرسوم) الواقعة في الموانئ البحرية أو المطارات الجوية والتي تعرض فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع، غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية بغرض بيعها للأفراد العابرين للمطارات والموانئ البحرية، وذلك لسد احتياجات هؤلاء الأفراد من هذه السلع، وتعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية وتقع تحت الإشراف الجمركي الكامل، وقد يتم عرض بعض السلع الوطنية الغير خاضعة للضريبة في تلك الأسواق بغرض فتح الأسواق لها والحصول على قدر مناسب من العملات الأجنبية".

ثالثا– مناطق التجارة الحرة[4]: وهي صورة من صور التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر إلى إزالة كافة القيود الجمركية والغير جمركية على التجارة والسلع والخدمات فيما بينها.

[1] عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[2] منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 105.
[3] كريم جايز،مرجع سبق ذكره، ص 36.
[4] مريم فضال، **المناطق الحرة و دورها في التنمية**، مذكرة ماستر، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008، ص 46.

رابعا– نظام التجارة العابرة[1]: ومفاده أن تجتاز السلع الأجنبية الحدود الإقليمية لدولة أو عدة دول أثناء انتقالها من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة، دون أن تلتزم بدفع ضرائب على الواردات بحيث يتم تصديرها دون أن يحدث تغير فيها، ويرجع إعفاء هذه السلع من الضريبة الجمركية كونها لا تنافس السلع الوطنية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ما تحققه من فوائد اقتصادية والعائدات المادية الذي يعود على الدولة التي تمر بها، خاصة فيما يتعلق بالتأمين عليها ونقلها.....

خامسا– النظم الاقتصادية الجمركية

1- **نظام المستودعات**[2]: وهذا النظام هو الأكثر قدما في النظم الاقتصادية... فهو موجه أساسي للتخزين والتعامل بالسلع الأجنبية المستحقة للحقوق الجمركية، وهو يشمل عدة أشكال:

1.1– المستودع العمومي: وهو موافق عليه من طرف منظمات تمثل المنفعة الجماعية(بلدية،غرفة التجارة....) وهو مقترح على كل السلع، كما أنه خاضع للرقابة الدائمة لمصالح الجمارك.

2.1– المستودع الخاص: وهو يتواجد في المخازن الخصوصية للتجارة، وهو مقترح على بعض السلع فقط .

3.1– المستودع الخصوصي: وهو شكل جزئي من الشكل الأول للمستودع، وهو مخصص للسلع التي يفرض حفظها بتجهيز منشآت خاصة، لأن تواجدها في المستودع العمومي يشكل خطرا.

4.1– مستودع التخزين: هذا نظام مخصص للتصدير... موجه لاستقبال السلع في السوق الداخلي في انتظار تصديرها ... دون أن تكون السلع قد خرجت ماديا من الإقليم الجمركي (التصدير بنفس الحالة– التصدير بغرض التحويل).

5.1– المستودع الصناعي: إن هذا النظام يسمح بالفعل للمؤسسات التي تعمل سواء للتصدير أو للسوق المحلي بالامتلاك عن طريق التصنيع وإبعاد الحقوق والرسوم على رصد حساباتها سواء عن طريق إعادة التصدير أو عن طريق الوضع الاستهلاكي للسلع بالسوق الداخلي.

[1]. كريم جايز،مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]- زونية ريال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

2- نظام السماح المؤقت[1]: بموجب هذا النظام تسمح السلطات الجمركية من دفع الرسوم المقررة عن المواد والسلع والمستلزمات المستخدمة في الإنتاج بقصد إعادة تصديرها، وكذا الأصناف المستوردة بقصد إصلاحها أو تكملة صنعها.

3- نظام رد الضريبة[2]: يتم بموجبه استرداد المورد للضرائب الجمركية التي سبق تحصيلها على وارداته(سلع، مواد أولية، مواد نصف مصنعة) المستخدمة في عملية تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، وذلك عن طريق إعادة تصديرها إلى الخارج خلال مدة زمنية محددة، بحيث أن هذه السلع النهائية لا يتم استهلاكها في الداخل ولا تشكل منافسة للمنتجات المحلية.

4- نظام التحسن النشيط[3]: وهذا النظام يسمح بمنح توقيف التحصيل الكلي للحقوق والرسوم عند الاستيراد بالنسبة للسلع الأجنبية الموجهة لإعادة التصدير تحت شكل منتوج تعويضي بعد أن يخضع إلى التحويل، التصنيع، تصليحات محددة.

5- نظام التحسن الساكن[4]: حسب ممارسة عادية فإن مؤسسات الوطنية تلجأ للتوجه إلى الصناعة الأجنبية، وذلك لأغراض مختلفة لمباشرة وتكملة تصنيع أو تحويل منتجات وطنية يعاد استيرادها ثانية بإعفاء كلي أو جزئي من الحقوق والرسوم عند الاستيراد.

الفرع الرابع: أنواع المناطق الحرة

منذ ظهور فكرة المناطق الحرة منذ عصور إلى يومنا هذا فقد تنوعت وتعددت صور وأشكال المناطق الحرة تبعا للهدف المرجو من خلالها، وهو ما يمكن أن نقسمها وفق ثلاث معايير، وذلك حسب الموقع والمساحة، نوعية النشاط الممارس فيها، وعدد الدول الأعضاء المشاركة في إنشائها.

المعيار الأول: حسب الموقع والمساحة

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي[5]:

[1]- منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص.25

[2]- كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] زونية ريال، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4] المرجع السابق، ص 48 .

[5] كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص 28- 30.

1- المناطق الحرة العامة: وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لإقامة المشاريع... وتتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي... وتظم أكثر من مشروع.

2- المناطق الحرة الخاصة: وتعتمد المنطقة الحرة الخاصة على تحديد المشاريع القائمة فيها وتقتصر الفائدة على إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك...، ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها...

3- المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها: يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة .... أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة...

المعيار الثاني: فحسب نوعية النشاط المتواجد فيها

فيها وتنقسم لعدة أنواع:

1-المناطق الحرة التجارية[1]: يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تخزينها وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري على البضائع بعض العمليات البسيطة التي ترخص لها عادة في المستودعات، والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها... وهي عبارة عن مساحة محددة تقع غالبا من قرب الميناء، تجارة غير محدودة و مسموحة مع باقي العالم، تستطيع أن تدخل و تخرج من و إلى المنطقة خارج القيود الجمركية.

2- المناطق الحرة الصناعية[2]: ازداد عدد هذا النوع من المناطق نتيجة لتنوع احتياجات الدول وسعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية وتتضمن العمليات الصناعية المقامة في هذه المناطق عددا من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل أو التكميل أو التجميع أو التكرير، ومن ثم يعاد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي ".

[1]- حميد شاشوه، دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي، **مجلة الدراسات العدد الاقتصادي**، جامعة الاغواط، العدد أ 27 ، سبتمبر 2016، ص 322 .

[2]- علي عباس فاضل، و سومد عباس جواد، وزارة المالية الدائرة الإدارية، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات)**، العراق، 2011، ص 4- 5.

3- المناطق الحرة الخدمية[1]: إن مفهوم المناطق الحرة لا يقتصر على النشاطات التجارية والصناعية بل يتعدى الخدمات التي تستفيد من العديد من المزايا الضريبية والإدارية.

المعيار الثالث: فحسب عدد الدول الأعضاء المشاركة

فيها تنقسم إلى قسمين وهما[2]:

1- المناطق الحرة الوطنية: وهي تخص دولة واحدة، حيث تنشأ في حدود إقليمها السياسي.

2- المناطق الحرة الدولية (المشتركة): وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيد الدولي والعالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو الخاص، وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة ...

المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة ومقومات نجاحها و عوامل فشلها

الفرع الأول: أهمية المناطق الحرة

سوف يتم معالجة أهمية المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة (الأم) وبالنسبة لمستثمرين.

أولا: أهمية المناطق الحرة بالنسبة للدول المضيفة

تسعى كل دولة من دول العالم لإنشاء مناطق حرة خاصة بها، وذلك بغية الآتي:

- "جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة البنية الأساسية ..."[3].

- "تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الوطني نتيجة زيادة الانتفاع بالموارد والطاقات الإنتاجية المحلية المتوفرة"[4].

---

[1]- شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية (دراسة المناطق الحرة الأردنية)**، ص37.

[2]- لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[3]- كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4]- منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 123 .

– "تشغيل الأيدي العاملة، إذ إن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تساهم بشكل كبير في توظيف الأيادي العاملة الوطنية وتكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما يعكس إيجابية على رفع إنتاجية هذه القطاعات"[1].

– "تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام و المياه و الكهرباء"[2].

– "زيادة حجم صادرات الدولة من منتجات المناطق الحرة وتقليل حجم الواردات عن طريق سد احتياجات السوق المحلي من منتجات هذه المناطق بدلا من الاعتماد على الخارج ..."[3].

– "زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة من خلال الإيجارات والضرائب على الأجور ..."[4].

– "...القيام بالتصنيع الوطني، وذلك بأن المناطق الحرة الصناعية تعتبر إحدى الحلول المطروحة أمام الدول النامية للتغلب على عدم كفاية وملائمة الإطار التصنيعي خاصة المخصص للتصدير اللازم للتنمية الصناعية..."[5].

– "الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم المناطق الحرة لتحقيق التنمية الاقتصادية ... والتغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف ..."[6].

– "تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى"[7].

ثانيا: أهمية المناطق الحرة بالنسبة للمستثمرين

[1]– زكريا فوغال، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]– عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص27.

[3]– عادل عبد الجواد الكردوسي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[4]– منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[5]– زونية ريال، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[6]– كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[7]– مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإقليمية، **الملتقى الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر**، جامعة الجزائر 2014، ص 6.

يستفيد المستثمر كذالك من عدة مزايا في المناطق الحرة نذكر منها[1]:

– الاستفادة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات الفنية المختلفة، خاصة في البلدان النامية، والتي توفر أيدي عاملة من كل الفئات وتكاليف مغرية ...

– التمتع بما يتوفر من مواد أولية، أو أي سلعة يحتاجها المشروع من السوق المحلي، خاصة الدول التي تحتوي على مواد خام متنوعة، حيث توفر للمستثمر عدة امتيازات، والتي منها تكاليف استيرادها من نقل وشحن وربح للوقت.

– يساعد الموقع المتميز والإستراتيجي للمناطق الحرة في سهولة إيصال السلع والمنتجات المصنعة في الأوقات المناسبة وبأقل التكاليف الممكنة من خلال استخدامها كمستودعات تخزينية قريبة من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

ويوجد أيضا العديد من المزايا الأخرى التي تمنحها المناطق الحرة للمستثمرين نذكر منها ما يلي[2]:

– حرية تحويل الأرباح ورأس المال المستثمر وأجور العاملين والخبراء الأجانب الناشئة في المناطق الحرة إلى الخرج دون قيود.

– عدم خضوع الواردات والصادرات من وإلى المناطق الحرة لقيود الاستيراد أو التصدير.

– حرية استخدام وتوظيف الأيدي العاملة المحلية.

– السماح بملكية واستثمار الأجانب للمشروعات العاملة في المناطق الحرة بشكل كامل.

– إيداع وإدخال البضائع أو المركبات إلى المناطق الحرة.

– إخراج البضائع أو المركبات من المناطق الحرة.

– التنازل عن البضائع أو المركبات.

[1]– كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2]– امجد زهير عبد الفتاح، **دور تشريعات المناطق الحرة في تشجيع الاستثمار (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير، جامعة أل البيت، عمان، 2006، ص 58-91.

– الضمانة القانونية الممنوحة للشركات الاستثمارية بعدم جواز تأميم أو نزع ملكية المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها.

الفرع الثاني:مقومات نجاح المناطق الحرة و عوامل فشلها

أولا: مقومات نجاح المناطق الحرة

لإنجاح فكرة المناطق الحرة هنالك مجموعة من المقومات والعوامل يجب توافرها داخل المنطقة الحرة ونلخصها في ما يلي:

1- اختيار الموقع المناسب: "يلعب اختيار الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة في الدولة المضيفة دور حيويا في نجاحها ....، فله اثر على تكاليف الإنشاء للمنطقة من جانب وتكاليف إنشاء المشروعات الاستثمارية من جانب آخر...." [1].

2- الاستقرار السياسي والأمني: "إن من أبرز المشكلات المعيقة لجذب الاستثمار في أي بلد وجود المنازعات والاضطرابات الداخلية وإضرابات العمال والتغيير السريع للحكومات والحروب والتغيير الدائم للسياسات الاقتصادية التي لها صلة بنشاط الاستثمار..." [2] .

3- المقومات البشرية: "وتتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة، فالشركات الأجنبية التي تعمل في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تقويم العمل هما المهارة –البراعة– والموازنة، وهي سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة" [3].

4- التوازن في المصالح: "من البديهي أن يبحث كل طرف (البلد المضيف والمستثمر) عن مصالحه لهذا يجب على البلد المضيف أن يوازن بين المصالح المشتركة وهو عامل رئيسي لنجاحها ..." [1].

[1] كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص54- 55.
[2] علي عباس- سومد عباس جواد، مرجع سيق ذكره، ص 9.
[3] لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

5- نوعية الهياكل القاعدية: "إن نوعية الهياكل القاعدية هي ميزة أساسية في قرار ترحيل المؤسسة الأجنبية، حيث أن عملية إنشاء المناطق الحرة تتطلب رؤوس أموال ضخمة من أجل الاحتياجات الاستثمارية المختلفة...."[2].

6- وضوح الأهداف المرسومة: "لابد من تحديد الأهداف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضوح الخطط والآليات للوصول إلى الغاية التي ينبغي أن تكون متناسبة مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياستها الاقتصادية ..."[3].

وهناك أيضا مجموعة من العوامل الأخرى يمكن تلخيصها في[4]:

- كفاءة وشفافية إدارة المنطقة الحرة.
- توفير الخدمات المالية والمصرفية المتطورة.
- العلاقة مع الأجهزة المساعدة (الجمارك، إدارة الموانئ، المصارف، الصحة).
- القضاء العادل والمتخصص.
- السماح لشركات القطاع العام بالاستثمار في المناطق الحرة.
- وضوح وانسجام تشريعات المناطق الحرة.
- إكمال مستلزمات البنية الأساسية الذكية.
- الاستفادة من تجارب المناطق الحرة القائمة.
- الإعداد لإدارة الأزمات.
- الدعم الحكومي والشعبي والمؤسسي.

---

[1] زكريا فوغال، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] زونية ريال، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3] كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص58.

[4] شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية (دراسة المناطق الحرة الأردنية)**، ص 41- 42.

ثانيا: عوائق نجاح المناطق الحرة

بالرغم من كل من كل ما تم التطرق إليه من عوامل نجاح المناطق الحرة فانه هناك بعض الدول قد تصطدم ببعض العراقيل التي تكون عائقا بينها وبين الأهداف والنتائج المرجوة منها.

ومن هنا يتم تقسيمها لعوائق داخلية وأخرى خارجية وهي كما يلي:

1: العوامل الداخلية

1.1: الاقتصادية والمالية[1]

- عدم وضوح أو استقرار سياسة وإستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة.

- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي للدولة.

- عدم قدرة أو امتناع المصارف والمؤسسات المالية في بعض الدول المضيفة عن تقديم القروض اللازمة للمشروعات العاملة في المنطقة.

- تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية والترويجية الفاعلة في جذب الاستثمار.

2.1: التشريعية والقضائية

ويندرج ضمنها[2]:

- تعدد التشريعات المنضمة للاستثمار داخل المناطق الحرة وتضاربها والغموض وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها ...

- قيود التشريع، وهي الشروط التي تقيد عملية إنشاء المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة ...

- آلية تسوية منازعات الاستثمار ...

[1]- مريم فضال، مرجع سبق ذكره، ص 78-81.

[2] -لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

– سلوك الدولة القانوني مثل تأميم أو أي إجراء مشابه له، الذي يؤثر على سيطرة وتحكم المستثمر في أمواله....

3.1: اليد العاملة

"إن اليد العاملة بنوعيها من أهم متطلبات إنشاء ونجاح المناطق الحرة وبالتالي فإن أي خلل أو رد فعل سلبي منها يعد من المعوقات التي تعرقل السير الحسن لها"[1]:

4.1: الإدارية

يمكن أن نشملها في العناصر التالية[2]:

– البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر...

– الفساد الإداري وإخلال العاملين بالمؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة.

– المحسوبية والمجاملة في تعيين القيادات الإدارية...

5.1: البنية التحتية

"وذلك بافتقاد المناطق الحرة والدول المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشروعات الاستثمارية"[3]

2: العوائق الخارجية

وهي العوائق التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة وأهمها[4]:

– ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتوجات معينة أو التقلب المستمر وغير متوقع في أسعارها في الأسواق العالمية كارتفاع النفط.

[1] –كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص63.
[2] –لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 74.
[3] –كريم جايز، مرجع سبق ذكره، ص46.
[4] – لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 75– 76.

- وجود حالة الكساد العالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.

- الأوضاع السياسية والإقليمية والنزاعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات وتسبب في رفع تكلفة التأمين عليها.

- المقاطعات السياسية والاقتصادية كمقاطعة الدول العربية للمنتوجات الإسرائيلية ومنتجات الشركات المتعاملة معها.

- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة.

- التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض الدول في هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية للتكتلات الاقتصادية التي تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة المضيفة كبلد منشأ.

خلاصة الفصل الأول

من خلال إلمامنا بظاهرة التجارة الخارجية، والمناطق الحرة لاحظنا أنه توجد هنالك علاقة وطيدة بينهما، ومما سبق اتضح لدينا قدم مفهوم المناطق الحرة و انتشارها نتيجة لتطور التجارة الدولية كنتيجة لتطور اقتصاديات الدول.

فقد عرفت التجارة الدولية فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد كوسيلة لدفع النشاطات التجارية الدولية، ومع تطور الأساليب الاقتصادية الحديثة ظهرت على الواجهة أشكال جديدة ومتطورة للمناطق الحرة نشاطات، ومن المحتمل أن يشهد هذا المفهوم تطورا مستمرا تمليه التغيرات التي ستطرأ على ديناميكية الاقتصاد العالمي، بمعنى آخر فإن سير المناطق الحرة يتأثر كثيرا بإستراتيجيات الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق غير أن المبدأ الأساسي للمنطقة الحرة هو جلب نشاط اقتصادي أجنبي باتجاه الإقليم الوطني وبفعل التوزيع الجديد للنشاطات الاقتصادية مابين بلدان العالم بسبب تطور التقسيم الدولي الجديد، فإن الدول النامية بدأت تستحوذ على جزء متزايد في التبادلات التجارية الدولية وذلك من خلال صادراتها.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضح أن تطور المناطق الحرة في ظل ظروف اقتصادية تمليها العلاقات الاقتصادية الدولية المبنية على تبادل المصالح بين البلدان في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية الحالية .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

المناطق الحرة

بالإمارات

نظرة تحليلية

تمهيد الفصل الثاني:

بعد الاطلاع و تطرقنا في الفصل الأول على الإطار النظري للتجارة الخارجية و المناطق الحرة سنحاول في هذا الفصل تحليل و تبيان الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في تفعيل ديناميكية التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فلطالما كانت ولم تزل التجارة الخارجية من احد أدوات التواصل بين الأمم و وسيلة لتصريف فوائض الإنتاج و الاستفادة من مزايا الغير، وفي هذا الخضم تقف المناطق الحرة،كوسيلة هامة تلجأ إليها الدول باختلاف توجهاتها الاقتصادية والسياسية وإمكانياتها المادية، للاستعانة بها في زيادة حجم تجارتها وتنمية صادراتها وباعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصاد.

وبفضل الإستراتيجية الموضوعة من طرف الدولة وبالرغم من معانات الإمارات من نقص التمويل نظرا للانخفاض أسعار البترول إلا أنها تحملت و ما زالت تتحمل تكاليف لتطوير هذه المناطق لتحقيق الأهداف على المستويين الداخلي و الخارجي، و للإحاطة أكثر بجوانب المتعلقة بالدولة محل دراستنا التحليلية، سيتم التطرق في المبحث الأول لاقتصاديات الإمارات نظرة عامة من خلال التعرض لأهم المؤشرات الاقتصادية بالأرقام و التحليل، وفي المبحث الثاني سنعرج على المناطق الحرة في الإمارات ودورها في التجارة الخارجية ذاك من خلال عرض البيانات و الإحصائيات.

المبحث الأول: اقتصاد الإمارات العربية المتحدة نظرة عامة

لقد كان الاقتصاد الإماراتي سابقا يعتمد بشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد، وتجارة التمور، واللؤلؤ، ولكن بعد ظهور النفط حدث التغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية للدولة والاجتماعية، الشيء الذي انعكس بشكل كبير تطور و ازدهار جميع قطاعات الدولة.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

في إطار سعي الدولة لتطوير و تنظيم حركة الاستثمارات الأجنبية، سعت لوضع مجموعة من القوانين و النصوص التشريعية حفاظا منها على حماية مؤسساتها و اقتصادها.

و من بين النصوص و القوانين التي تم تنظيرها نجد[1]:

- يتوجب على فروع الشركات الأجنبية أن يكون لديها وكيل من مواطني الإمارات وذلك ما لم تكن هاته الشركات قد أسست مكتبها لاتفاقية مع الحكومة.

- تعتبر مشاركة مواطني الإمارات بنسبة 49/51% في ملكية الشركات التي تنشأ في دولة مطلبا عاما باستثناء:

*في مجالات يلزم فيها القانون أن تكون ملكية مواطني الإمارات 100%

*في المناطق الحرة.

*في الأنشطة التي تسمح فيها بملكية 100% لمواطني مجلس التعاون الخليجي

*عندما تدخل شركات مملوكة بالكامل لمواطنين خليجيين في شراكة مع مواطنين إماراتيين.

*في حالة قيام شركات أجنبية بتسجيل فروع أو وكيل حيث يتطلب وجود كفلاء محليين أو وكلاء خدمات

*في الشركات المهنية والحرفية حيث تجوز ملكية الأجانب بنسبة 100%.

و لتشجيع الاستثمارات داخل الدولة سعت الإمارات لسن العديد من القوانين و التشريعات التنظيمية فنذكر منها:

- المرسوم التنفيذي بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2007" انشاء جهاز يسمى جهاز الإمارات للاستثمار كسلطة عامة يتبع مباشرة مجلس الوزراء، يختص الجهاز باستثمار وإعادة استثمار الأموال المخصصة للاستثمار التي

[1] – غرفة دبي، الإمارات بيئة استثمارية تنافسية/ ص 32– 33، تاريخ الاطلاع 13/ 2018/03 20:40، على الموقع: https://www.dubaicham.com/ar

يخصصها مجلس الوزراء لهذا الغرض"[1]، و جاء المرسوم بقانون رقم (13) لسنة 2009 بتعديل بعض أحكامه فعدلت المواد 1، 2، 4، 13، 14، 24، 27.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولة الإمارات

"...عمل استطلاع الذي أجرى على 100 شركة عبر وطنية تعمل في الإمارات على تبيان الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب من أجل تشجيعهم والاستثمار في بيئة العمل في الإمارات، وتشير إلى أن الأسباب الرئيسية التي جعلت المستثمرين يتخذون قرار الاستثمار داخل الدولة هي وفق ترتيب تنازلي فالاستقرار السياسي في الإمارات وتوافر الاتصالات السلكية واللاسلكية (92%)، توافر الخدمات المصرفية (87%)، و انعدام الضرائب (83%)، والقيام بعمليات إقليمية قابلة للربح (77%) بالإضافة إلى تحدث الإنجليزية على نطاق واسع وتحويل الأرباح بنسبة 100% إلى الخارج (75%)..."[2].

فقد حلت الإمارات في المرتبة الثانية بعد تركيا في قائمة الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب أسيا خلال العام 2016 بعد أن استحوذت على حصة 32.2% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة والمقدرة بـ 28 مليار دولار، كما جاءت في المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن استحوذت على نحو 17.9 مليار دولار، و الجدول الموالي يبين حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية الواردة للفترة 2011-2016 لدولة الإمارات.

الجدول 01: صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الداخلة السنوية لدولة الإمارات عن الفترة 2011 – 2016 (القيمة مليار دولار).

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الداخلة المتراكمة
2011	7.1	71
2012	8.8	79.8
2013	9.5	89.8
2014	10.8	100.1
2015	8.8	1108.9
2016	9.0	117.9
متوسط النمو	%4.9	%10.7

المصدر: وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، الإصدار 25، الإمارات، 2017، ص39.

[1] - وزارة المالية الإماراتية، **القوانين**، تاريخ الاطلاع 27/ 03/ 2018 18:45، ، على الموقع: https://www.mof.gov.ae

[2] - مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، **الاستثمار الأجنبي المباشر للإمارات**، الإمارات، 2017.

طبقا لإحصائيات فقد حققت الإمارات تطورا ملحوظ في تطور نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة حيث كانت 8.8 مليار دولار عام 2015 لترتفع لتصل9.0 مليار دولار سنة 2016 وذلك بمعدل نمو 2.27 % لذات السنة و بذلك ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الداخلة للدولة من 71 مليار دولار سنة 2011 إلى حوالي 117.9 مليار دولار سنة 2016.

"... وجاء هذا الارتفاع نتيجة تزايد الاستثمارات في مجال الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة الأخرى، مثل الألمنيوم و البتروكيماويات، والسياحة والطيران، ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي 2017 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، فقد حققت دولة الإمارات نموًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 2.2% لتصل إلى ما يقرب من 9 مليارات دولار، مقارنة 8.8 مليارات دولار في العام 2015، وصنف التقرير دولة الإمارات في المرتبة 12 عالميًا بين قائمة الاقتصاديات الواعدة للاستثمار خلال الفترة من 2017 حتى 2019، فتستحوذ الإمارات على ما قيمته 16.9% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشرة لدول غرب اسيا و ما قيمته 26.5% من دول مجلس التعاون الخليجي..."[1].

وبذلك فقد تصدرت الإمارات جميع الدول العربية و احتلت المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد بحوالي 9 مليار دولار لسنة 2016 تليها مصر في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليار دولار ثم السعودية في المركز الثالث بقيمة 7.45 مليار دولار، و فيما يلي نستعرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية لسنة 2016 يوضحها هذا الجدول:

لجدول 02: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لبعض الدول العربية لسنة 2016 (القيمة مليار دولار).

الدول	الإمارات	مصر	السعودية	لبنان	المغرب	الجزائر	الأردن	السودان	تونس	قطر	ليبيا
قيمة الاستثمار	8.986	8.107	7.453	2.563	2.322	1.546	1.539	1.064	0.958	0.774	0.494

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت،2017، ص 16.

و كنتيجة لرغبة الدولة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تسعى كبريات الشركات الأجنبية لاستثمار داخل الدولة رغبتا منها لفتح أسواق خارجية لمنتجاتها و الاستفادة من مزايا طبيعة مناخ الاستثمار المنتهج

[1] - مريم عثماني، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإمارات، مجلة البيان، الإمارات، 2017/6/12، تاريخ الاطلاع 2018/5/5 21:15 على الموقع: www.albayan.ae

داخلها، و تسابق العديد من الدول للظفر بحصة استثمارية داخلها، و هو ما سيلاحظ للأهم الدول المستثمرة بالإمارات للفترة 2012-2016 فيما سيعرض في هذا الجدول:

الجدول 03 : أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2012 إلى ديسمبر 2016.

الدولة	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات	عدد الشركات
الهند	12.635	137	124
أمريكا	5.861	373	340
المملكة المتحدة	3.384	259	243
الصين	3.317	34	27
السعودية	2.743	22	21
اليابان	2.585	43	43
فرنسا	2.057	90	80

المصدر: ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، المرجع السابق، ص52.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لدولة الإمارات

بزيادة قيمة استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في الخارج أدى ذلك لارتفاع الرصيد التراكمي للدولة من 57.5 مليار دولار عام 2011 ليصل لحوالي 97.5 مليار دولار في نهاية سنة 2015 و بمعدل نمو متوسط بلغ 20.6 % ،و ليتجاوز 113.2 مليار دولار لسنة 2016 و بمعدل نمو قيمته 16.1%.

كما تعد الإمارات من أكبر الدول العربية المستثمرة بالخارج نظرا لكبر حجم استثماراتها و أرصدتها التراكمية في الخارج، فقد احتضنت الإمارات عام 2017 ملتقى الاستثمار السنوي العالمي السابع تحت شعار " الاستثمار العالمي والتنافسية " وجمع أكثر من 140 دولة بمختلف ممثليها من كبرى الشركات المستثمرة و الخبراء بهدف دراسة الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية للدول المضيفة وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية، مما يعزز رغبة الدولة الإماراتية برفع التحدي.

"...لذاك تنتشر استثمارات الشركات الإماراتية في الخارج في أكثر من 60 دولة القوة الناعمة الداعمة للصورة الإيجابية للإمارات، حيث نقلت تجربتها الاقتصادية وعمقت من جاذبية الشعوب لها، وزادت من حرصهم على تطورها ونجاحها لأن وجودها سيعود عليهم بالنفع المباشر، وتمتاز استثمارات الشركات الإماراتية في الخارج بخصائص عديدة جذبت إليها عقول وقلوب ملايين البشر، فهي استثمارات تنموية وليست مضاربات أو أموالاً ساخنة تهدف لإفساد الأسواق، كما أنها استثمارات تتميز بالخبرة والكفاءة وعديمة المشكلات، وتلبي احتياجات الشعوب وتطور أنماط حياتهم وترتقي بمستوى الخدمات المقدمة لهم، وتشكل مشاريع المسؤولية الاجتماعية لديها

جزء أصيل من وجودها في البلدان المستثمر فيها، مما أكد لشعوب هذه البلدان أن هذه الاستثمارات وجدت لخدمتهم وليس لاستغلال خيرات بلادهم، وربحت قلوبهم ووجدانهم..."[1].

فخلال سنة 2016 اتستحوذت صناديق الثروة السيادية المملوكة لعدد من إمارات الدولة على نحو 75% من هذه الأصول حيث تستثمر هذه الصناديق أموالها في أمريكا الشمالية و أوروبا في السندات و الصكوك بشكل رئيسي، بينما النسبة المتبقية 25% تخص غالبية الشركات شبه الحكومية والخاصة، وتتوجه استثماراتها نحو قطاعات البنية التحتية، وتتركز استثمارات الشركات الإماراتية شبه الحكومية والخاصة في 5 دول رئيسية تشمل مصر بإجمالي 20 مليار دولار والهند 10 مليارات وباكستان 3 مليارات، والمغرب 1.5 مليار، والجزائر مليار دولار، و الشكل أسفله يبين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر السنوية الصادرة لدولة الإمارات عن الفترة 2011-2016:

الشكل 01:صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر السنوية الصادرة لدولة الإمارات عن الفترة 2011 – 2016 (القيمة مليار دولار).

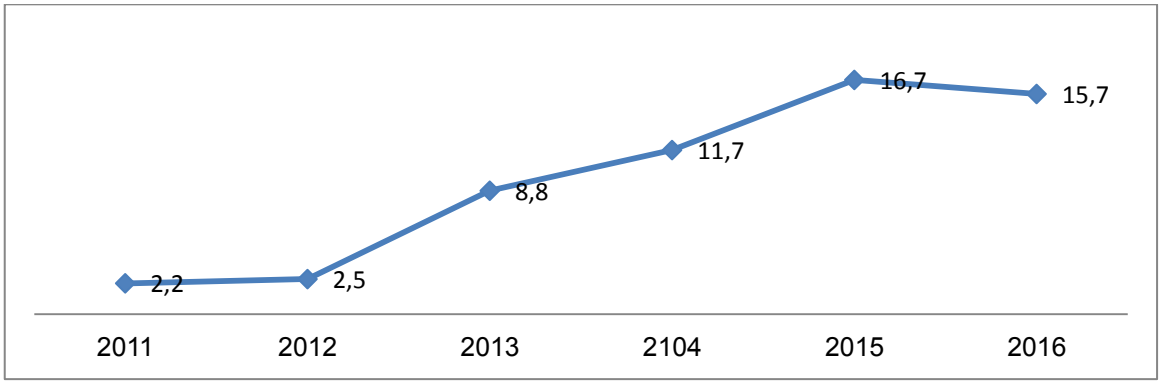

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الفرع الثالث: الاستثمارات المحلية لدولة الإمارات

"... سعت الدولة لتحقيق المزيد من النجاح في تنويع مصادر الدخل في التحول إلى الاقتصاد المعرفي و على الرغم من تراجع أسعار النفط، فقد قام القطاعين الخاص والعام والحكومي بضخ مزيد من الاستثمارات التي تزايدت مؤخرا لتمويل المشاريع الإستراتيجية والبنية التحتية حيث تضاعف إجمالي استثمارات الدولة بمقدار 5 مرات من نحو 79,6 مليار درهم عام 2001 إلى 354,4 مليار درهم عام 2015 وبمتوسط معدل نمو 11,3%"[2]، و كما مبين في الشكل التالي:

[1] – عبد الحق محمد، الاستثمارات الإماراتية الخارجية قوة اقتصادية تتخطى الرمحية إلى توطيد العلاقات بالشعوب، مجلة البيان، الإمارات، 2017/11/26، تاريخ الاطلاع 2018/05/5 17:50على الموقع: www.albayan.ae

[2] – وزارة الاقتصاد، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية**، الإمارات، أغسطس 2016، ص 9.

الشكل 02: تطور قيمة الاستثمارات المحلية لدولة الإمارات عن الفترة 2001 – 2015 (القيمة مليار درهم).

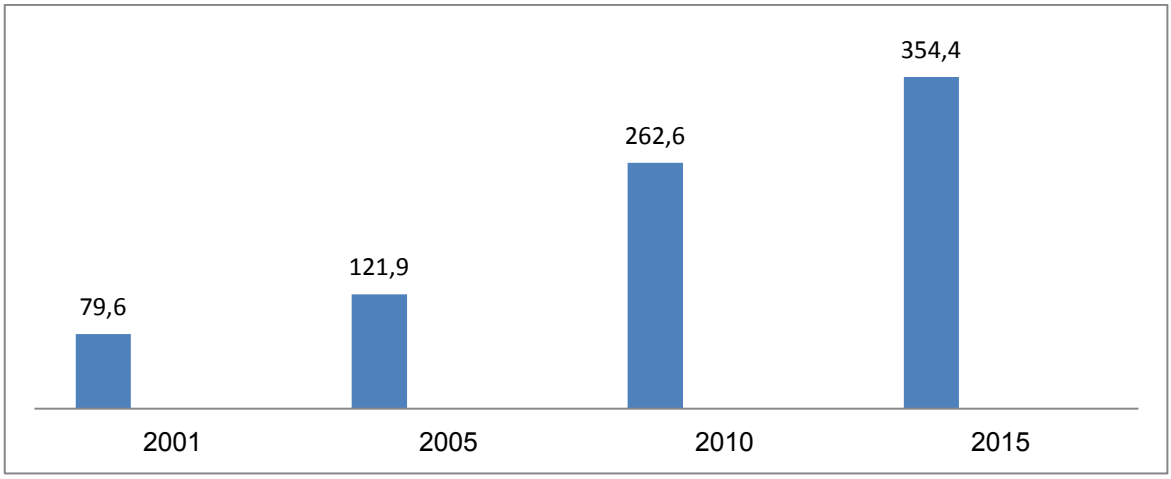

المصدر: وزارة الاقتصاد، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية** المرجع السابق، ص 10.

ففي الفترة 30 افريل إلى 14 ماي 2017 قامت بعثة من الصندوق النقد الدولي تقودها السيد ناتاليا ماميريسا بزيارة الإمارات وبناءا على الاستنتاجات الأولية التي تلخص إليها البعثة، سيقوم الخبراء بإعداد تقارير يقدم إلى المجلس التنفيذي بعد موافقة الإدارة العليا للمناقشة واتخاذ القرار و المتمثل بما يلي[1]:

– تملك الإمارات احتياطات مالية كبيرة واقتصاد متنوع، فضلا عما تطبقه السلطات من سياسات قوية لمواجهة البيئة الجديدة مما يسهل التكيف مع المستجدات وحماية الاقتصاد والنظام المالي.

– من المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي إلى 3.3% في سنة 2017 انعكاسا لوتيرة الضبط المالي الأكثر تدرجا وزيادة قوة التجارة العالمية وارتفاع استثمارات معرض إكسبو 2020.

– تحقيق هدف العودة التدريجية إلى ميزانية متوازنة على المدى المتوسط يمكن أن يوفر الموارد للأجيال القادمة.

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي

بعد الأزمة المالية الأخيرة عرفت معظم اقتصاديات العالم تراجع ملموسا و سنحاول التعرف على بعض من مؤشرات الاقتصاد الإماراتي للفترة 2012-2016 والجدول الموالي

الجدول 04: مؤشرات الاقتصاد لدولة الإمارات عن الفترة 2012 . 2016.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار درهم)	1033.5	1087.3	1141.7	1184.6	1120.1
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%4.7	%5.2	%3.1	%3.8	%3.0

[1]- صندوق النقد الدولي، **اقتصاد الإمارات**، 17/168، 16-05-2017، واشنطن،2017، تاريخ الاطلاع 2018/03/20 13:20، على الموقع: http://www.imf.org

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**	35899	37233	38185	39313	-
مساهمة الصناعات التحويلية في GDP**	-	3.13	5.33	6.21	-
معدل نمو الاقتصاد للدول العربية***%	-	3.3	2.7	3.3	2.1
معدل البطالة*** %	4	3.8	3.6	3.8	-
معدل التضخم**** %	0.66	1.23	2	4	5.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

* وزارة الاقتصاد، التقارير الاقتصادية السنوية لإمارات، للفترة 2012-2016.

** صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية، الإمارات، 2017، ص41.

*** تقارير صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي، الإمارات، للأشهر افريل و سبتمبر،2017.

**** على إحصائيات مركز دبي للإحصاء، الأربعاء 28- 03-2018 23:50 على الموقع:http://www.dsc.gov.ae

الفرع الأول: الناتج الإجمالي المحلي

لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولة الإمارات من 1033.5 مليار درهم سنة 2012 ليصل 1184.6 مليار درهم سنة 2015 و بمعدل نمو قدره 14.62 %، و ليتراجع خلال سنة 2016 إلى حوالي 1220.1مليار درهم ولينخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3% بعد إن كان بمقدار 3.8% خلال سنة 2015.

"...وعلى المستوى الاقتصادي أن مساهمة القطاعات غير نفطية ارتفع بنسبة 2.7 **%** (بأسعار الثابتة) نهاية عام 2016 مقارنة بقيمته نهاية عام 2015 ، وأظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بنحو 16.7**%** كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو 12.8**%** ونشاط البناء والتشييد بحوالي 10.3**%** أما مساهمة أنشطة الخدمات المالية فقد بلغت 10.1**%** وأنشطة الصناعات التحويلية فقد بلغت 9.5**%** تقريبا..."[1].

الفرع الثاني: نمو الناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الإماراتي عرف تزايد خلال السنوات 2012-2013 إلا انه تراجع سنة 2014 فوصل 3.1**%** ليرتفع إلى 3.8**%** في السنة الموالية، ليعاود الانخفاض لعام 2016 لحوالي 3**%** لكنه يبقى مرتفع بمقارنة بالنمو الاقتصادي العربي الذي بلغ بحوالي 2.1**%** خلال نفس السنة.

"...رغم تراجع الموارد النفطية، تزايد الإنفاق الحكومي بنسبة تراوح بين 4.5% و 6% عن مستواه قبل انخفاض أسعار النفط حسب لتقارير الدولية والإقليمية، الأمر الذي انعكس على حدوث نمو إيجابي لكل القطاعات غير

[1] - وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص26.

النفطية خلال عام 2015، من المتوقع أن يصل نمو القطاعات غير النفطية بالأسعار الحقيقية إلى 3.6% في عام 2016..."[1]

"...ففي عام 2016 بلغ نمو قطاع النقل والتخزين 7.4% ولقطاع الفنون والترفيه وأنشطة الخدمات الأخرى نسبة 6.5% ولقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 6% والخدمات الغذائية 5.7% ولنشاط الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية 5.2% وهذا ما يؤكد المسار الإيجابي لتحقيق رؤية الإمارات 2021 وإستراتيجيتها المتعلقة بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط ...."[2].

"...من المتوقع تحقيق معدل نمو بحدود 1.7% في عام 2017 وبذلك يعكس تراجع نشاط القطاع النفطي بنسبة 1.4% وفق لاتفاق الأوبك وتحسن النمو في القطاع غير نفطي ليصل إلى نحو 3.1% في عام 2018، و من المتوقع تحسن مؤشرات النمو بشكل أعلى لتصل 2.4% مع تقليص التراجع في إنتاج النفطي، وتوقعات ارتفاع مستويات الطلب المحلي في إطار تسارع تنفيذ المشروعات الاستثمارية المرتبطة باستضافة الإمارات لمعرض إكسبو 2020 مما ينعكس إيجابيا على نمو القطاع غير النفطي ليصل 3.7%..."[3].

"...كذلك تواصل منح الائتمان والسياسات الهادفة إلي التوسع في تشجيع منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير اليد العاملة وفرص العمل في القطاع الخاص خلال العام المقبل 2018، إلا أن ارتفاع مستويات الأجور في القطاع العام يبقى أهم التحديات التي تواجه زيادة مستويات تشغيل المواطنين في القطاع الخاص..."[4].

الفرع الثالث: التضخم

شهد معدل التضخم بالدولة ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة فبعد إن كان في حدود 1.23% سنة 2013 ليرتفع إلى 2% سنة 2014، ليتجاوز 4% لسنة 2015 ثم يتراجع و يستقر عند حوالي 5.6% سنة 2016.

"...ويرجع ارتفاع التضخم بمعدل 1.6 % عام 2016 ، إلى زيادة أسعار التعليم 4% ، وارتفاع أسعار السكن والكهرباء والمياه والغاز بنسبة 4 % والملابس والأحذية 3% والمطاعم والفنادق بمعدل 2% خلال العام، كما ارتفعت أسعار خدمات الصحة بنسبة 1.7% وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1% والتبغ بنسبة 1.5% ، بينما زادت أسعار سلع وخدمات متنوعة بنسبة 1% ..."[5]

[1] - وزارة الاقتصاد، **التقرير الاقتصادي السنوي 2016**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] – وزارة الاقتصاد، **التقرير الاقتصادي السنوي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] - صندوق النقد العربي، **أفاق الاقتصاد العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4] - صندوق النقد العربي، **أفاق الاقتصاد العربي**، الإمارات العربية المتحدة، افريل 2017، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[5] - نفس المرجع السابق، ص 33.

المطلب الثالث: القطاع المالي للدولة

الفرع الأول: الاحتياطات الدولية

تعتبر الإمارات من الدول العربية الأوائل في قيمة ما تحتويه من احتياطات لانعكاس ارتفاع أسعار البترول خلال السنوات الماضية والسياسة الاقتصادية المنتهجة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، و بلغت قيمة احتياطاتها 95.2 مليار دولار سنة 2016 بعد الجزائر بحوالي 120.2مليار دولار و السعودية بما قيمته 540.4 مليار دولار. ففي حين تشهد معظم احتياطات الدول العربية تراجع خلال السنوات الأخيرة فتراجع احتياط السعودية من 726.8 مليار دولار لسنة 2014 ليصل لحوالي 611.9 مليار دولار بنهاية 2015 و بنسبة تراجع قدرها 15.8% و تراجع احتياط الجزائر من 192.4مليار دولار من سنة 2013 فيستقر في 177.4 مليار دولار نهاية 2014 ليعاود الانخفاض في حدود 142.6 مليار دولار بنهاية 2015.

إلا أن احتياطات الإمارات العربية المتحدة كانت بعكس معظم الدول العربية فقد شهدت ارتفاعا من 68.2 مليار دولار سنة 2013 ليصل 120.2 مليار دولار سنة 2016، سيبينه الشكل الموالي:

الشكل03 : الاحتياطات الدولية لدولة الإمارات للفترة 2013– 2016 (القيمة المليار دولار).

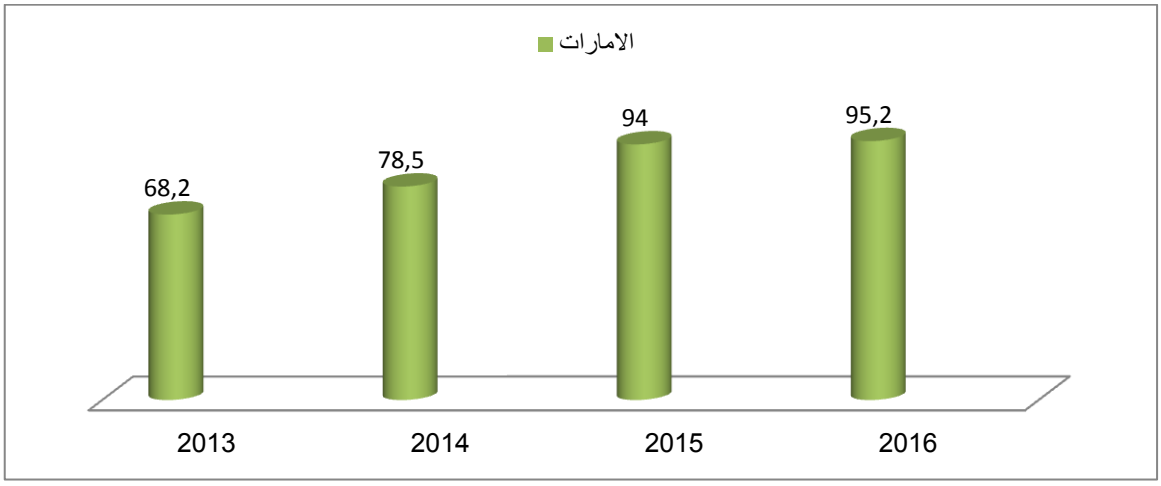

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة الاقتصاد، المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2016.

الفرع الثاني: الدين الخارجي

سنحاول التعرف على قيمة الدين الخارجي للإمارات العربة المتحدة خلال الفترة 2000-2016 من هذا الجدول:

الجدول 05: الدين الخارجي لدولة الإمارات للفترة 2013 ـ 2016 (القيمة مليار دولار)

السنة	متوسط 2000 2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الدين الخارجي	102.6	171.7	194.2	222.4	225.2

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء2000- 2018، مرجع سبق ذكره، ص15.

" ...على الصعيد الدين الخارجي فقد ارتفعت إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 12.2% في عام 2016 ليصل إلى حوالي 232.3 مليار دولار مقارنة بحوالي 207.1 مليار دولار في العام 2015، وتعزي الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع في ضوء تراجع الأسعار العالمية للنفط ..."[1].

حسب التقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات فقد احتلت الإمارات المرتبة في الدول العربية بدين خارجي قدره 225.2 مليار دولار لسنة 2016، متجاوزة قطر التي بلغ دينها الخارجي 204.6 مليار دولار وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 109.4 مليار دولار ثم لبنان والعراق.

لقد ازداد الدين الخارجي للدولة على قيمة متوسط السنوات من 2000 إلى 2012 بحوالي 119.8 مليار دولار لسنة 2015 وبمبلغ زيادة قدرها 122.6 مليار دولار لسنة 2016.

الفرع الثالث: الموازنة العامة

"... أعتمد مجلس الوزراء في نهاية أكتوبر 2016 مشروع الميزانية الاتحادية المالية 2017 بنفقات قدرها 48.7 مليار درهم وذلك لما عرضته وزارة المالية على المجلس ضمن برنامج الميزانية الخمسية المتوسطة المدى السنوات (2012 ـ 2017) بنفقات تقديرية 247.3 مليار درهم... وجاءت ميزانية 2017 منسجمة مع المشاريع والمبادرات المعتمدة في إستراتجية الحكومة، وعملت على توجيه الموارد المالية لتحقيق أعلى درجات الرخاء والرفاهية للمواطنين والمقيمين من خلال الاهتمام بثلاثية التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعي كركائز أساسية لتنمية المجتمع، حيث حضت القطاعات ذات العلاقة بالمواطنين وخدمات بمخصصات تزيد عن نصف الميزانية أي 51.7%..."[2]، كذالك سنبين الموازنة العامة للإمارات للفترة 2013-2016 بهذا الشكل:

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل التاسع، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص163، تاريخ الاطلاع 2018/04/1 23:50، على الموقع: http://www.amf.org.ae/ar

[2] وزارة المالية الإماراتية، **الموازنة العامة للدولة**،تاريخ الاطلاع 02/ 03/ 2018 9:20، على الموقع: https://www.mof.gov.ae

الشكل 04: فائض أو عجز الموازنة العامة للإمارات للفترة 2013 ـ 2016 (القيمة مليار دولار).

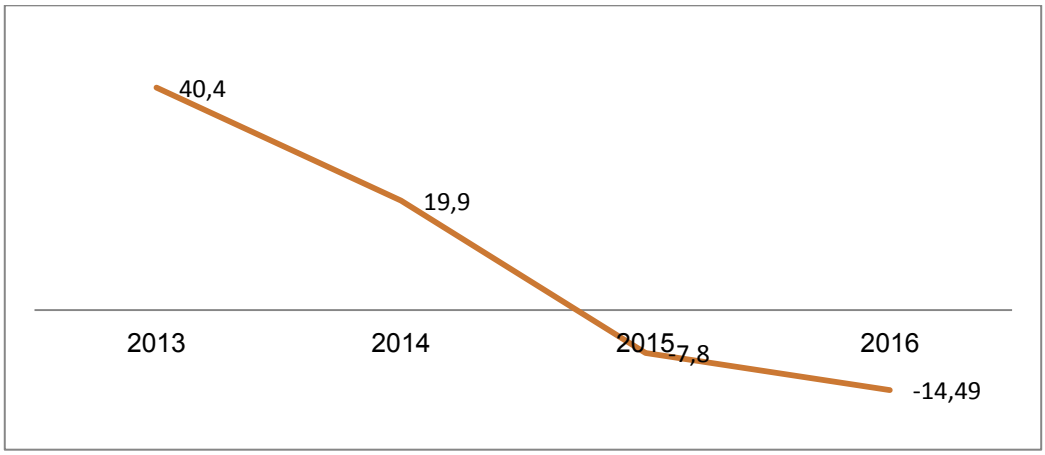

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء2000- 2018، مرجع سبق ذكره، ص13.

شهدت السنوات الأخيرة عجز في ميزانية الدولة لم يسجل منذ سنوات عديدة فكانت قيمة العجز 7.8 مليار دولار سنة 2015 ليرتفع بحوالي الضعف سنة 2016 ليصل إلى 14.49 مليار دولار.

أما في ما يخص ميزانية السنة المالية 2018 الذي رفعته وزارة المالية ضمن الخطة الخماسية للسنوات (2017 ـ 2018) إلى المجلس الوزراء بكلفة قدرها 51.4 مليار درهم إي بزيادة 5.6 **%** على إجمالي اعتمادات ميزانية السنة المالية 2017، حيث أعلن عن ذلك الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس الإمارات يوم الثلاثاء 7 نوفمبر 2017 عبر حسابه الرسمي على تويتر أنه تم تخصيص 43 **%**من ميزانية للتعليم والصحة وتنمية المجتمع بنحو 22 مليار درهم.

وقد بلغت معدلات الزيادة في الاعتمادات المالية للسنة 2018 مقارنة بالاعتمادات المالية للسنوات 2014-2015-2016 بنسبة تقريبا 12**%** و 5**%** و 6**%**.

الفرع الرابع: الإنفاق الاستهلاكي

"...نظرا لتراجع أسعار النفط خلال عام 2016 إلى نحو 40.8 دولار للبرميل في المتوسط بالمقارنة بنحو 49.5 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام 2015،كان له أثر على تراجع الإيرادات النفطية للدولة التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العام بنحو14.7 **%** عام 2016 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2015... "[1].

" ... ولذلك فقد اتجهت الدولة خلال عامي 2015 ـ 2016 نحو التركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الحكومي الجاري مع استمرار الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شانها تحفيز النمو و تعزيز حركة

[1] - وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 33.

التنمية و زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، و دعم التنمية البشرية مستفيدة من ذلك من الفرائض المالية المتراكمة المتاحة لديها ..."[1].

ولهذا فقد تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من 163.7 مليار درهم عام 2015 إلى 161.7 مليار درهم عام 2016 بنسبة قدرت بحوالي 1.2%.

ولكن بالمقابل فقد ازداد حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي حيث وصل إلى 753 مليار درهم عام 2016 بعد أن كان 674.2 مليار درهم عام 2016 و 674.2 مليار درهم عام 2014، في الجدول الموالي سنوضح حجم الإنفاق الاستهلاكي للإمارات للفترة 2014-2016:

الجدول 06: حجم الإنفاق الاستهلاكي لدولة الإمارات للفترة 2014– 2016 (القيمة مليار درهم)

البيان	2014	2015	2016
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	172.4	163.7	161.7
الإنفاق الاستهلاكي العائلي	633.2	674.2	753
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	805.6	838	914.7

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على وزارة الاقتصاد، التقارير الاقتصادية السنوية 2016- 2017، مراجع سبق ذكرهم.

"...وتتمثل أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها والجاري العمل بها حاليا في ترشيد الإنفاق الحكومي، من خلال إصلاح نظم دعم السلع الأساسية والخدمات الحكومية حيث رفعت أسعار الماء والكهرباء والغاز وإلغاء دعم أسعار المحروقات التي كانت تكفل حوالي 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة بواقع 5% التي بدأ العمل بها في شهر يناير 2018، و التي ستوفر موارد مالية يمكن أن توجه مستقبلا لدعم النمو، ومن جانب آخر تستهدف المبادرة الحكومية لإعداد الدولة لمرحلة ما بعد النفط التي تم إعلان عنها في يناير 2016، في دعم التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني قائم على الابتكار والمعرفة، كما تبذل الحكومة مجهودات متواصلة لتحسين بيئة الأعمال وتكريس دولة الإمارات كأفضل الوجهات لأصحاب رؤوس الأموال، وذلك بتطوير الأطر والتشريعات القانونية ومن بينها قانون وهن الأموال المنقولة ضمان للدين ـ قانون الإفلاس ـ قانون التأجير لتمويليها ..."[2].

[1] - وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي 2017، المرجع السابق و الصفحة سابقا.

[2] - صندوق النقد العربي، **أفاق الاقتصاد العربي**، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2017، ص17- 18.

المطلب الرابع: الذهب الأسود لدولة الإمارات

اكتشف النفط في الإمارات العربية المتحدة سنة 1958 في حقل يسمى الباب، وبعد الانتهاء من تطويره عام 1960 أصبح اسمه مربان 3، وصار يُنتج يوميا ما يقارب 3674 برميل، وصدر أول شحنة من النفط عام 1963، ومن ثم اكتشف العديد من الحقول الأخرى، منها حقل عصب، حقل الساحل.

"...انخفض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55 % في أقل من سبعة أشهر، وقسم هذا الانهيار المتسارع دول العالم عام 2014 إلى ثلاثة فئات (منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلة مثل إيران ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصادها، الفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالعوائد وتحسب عوائدها كأمريكا والصين)..."[1].

"...أن من شأن خفض إنتاج النفط الذي قررته منطقة الأوبك أن يحد من نمو الاقتصاد الإماراتي في عام 2017... لكن مع زيادة الاستثمارات قبل معرض إكسبو 2020 في دبي، فمن المنتظر أن يتعافى النمو في الآجال المتوسطة، مع ذلك يمثل ضعف النمو الاقتصادي العالمي وتراجع السيولة الإقليمية أبرز المخاطر بالنسبة إلى الأفاق المستقبلية ..."[2].

"...لكن اقتصاد الإمارات الأقل تأثر بين دول مجلس التعاون الخليجي بهذا الانخفاض، حيث تملك الدولة 5.8% من احتياطيات النفط العالمية وتمثل عائداتها النفطية 25 % الناتج الإجمالي للبلاد و20 % من إجمالي عائدات التصدير..."[3]، و من الجدول التالي سنلاحظ إنتاج النفط للإمارات خلال الفترة 2011-2015:

الجدول 07: حجم إنتاج النفط لدولة الإمارات للفترة 2014– 2016

	كمية الإنتاج
2015	2.989.0000
2014	2.794.0000
2013	2.797.0000
2012	2.653.0000
2011	2.564.0000

المصدر: وزارة الاقتصاد، سياسات التنمية القائمة على تنويع النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون، مرجع سبق ذكره، ص12.

"...من المتوقع أن تنعكس التطورات في الاقتصاد العالمي لاسيما فيما يتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسين والتطورات في أسواق النفط العالمية على مستويات النشاط الاقتصادي، لاسيما في ظل التراجع المتوقع لكميات

[1] - وزارة الاقتصاد، **انهيار أسعار النفط و تداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي**، الإمارات، الربع الثالث 2016، ص3.

[2] - وزارة الاقتصاد، **سياسات التنمية القائمة على تنويع النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، الإمارات، الربع الرابع 2017، ص 8.

[3] - وزارة الاقتصاد، **انهيار أسعار النفط و تداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي**، مرجع سبق ذكره، ص17.

الإنتاج وفق اتفاق منظمة الأوبك بنحو 139ألف برميل يوميا، تراجعت كميات الإنتاج النفطي خلال الربع الثاني لعام 2017 إلى 2.9 مليون برميل يوميا مقارنة بنحو 3.08 مليون برميل خلال الربع الرابع من العام السابق وهو ما يعني انخفاض بنحو 178 برميل و التي تشكل نحو 6 **%** من مستويات الإنتاج المسجلة بنهاية العام الماضي..."[1].

المطلب الخامس : الاقتصاد البديل (السياحة) و الريادة في التقارير الدولية

الفرع الأول: الاقتصاد البديل (السياحة)

"...لم تعد السياحة في وقتنا الحاضر تقتصر على الثروات التاريخية والأثرية، و إنما أضيفت إلى هذه المقومات الحضارية عناصر جديدة تتمثل في السياحة الثقافية التي من شأنها أن تدعم موقع المنطقة العربية على الخريطة السياحية العالمية، وتجذب إليها شرائح مختلفة من السياح ومن وجهات عالمية مختلفة، إن الأقطار العربية بما لها من رصيد حضاري غنيّ ومتنوع وتراكمات إبداعية ثقافية وتقاليد سياحية عريقة، قادرة على استغلال هذه المقومات في سبيل تنشيطها..."[2].

"...شهد قطاع السياحة والسفر تطورات كبيرة عززت مكانة دولة الإمارات على خارطة السياحة العالمية....وتتمتع دولة الإمارات بكل مقومات التي تكفل نجاح الصناعة السياحية، وفي مقدمتها الأمن والاستقرار والموقع الجغرافي الذي يربط بين مختلف قارات العالم والطقس المتميز طوال أكثر من ستة أشهر في العام، إضافة إلى البنية الأساسية الحديثة والمتطورة من مطارات وموانئ وشبكات وطرق اتصالات وفنادق ومراكز تسوق وغيرها، كما تمثل الشواطئ الرملية الذهبية النظيفة الممتدة لمسافة 700 كيلو متر والخدمات المتميزة للفنادق والمنتجعات السياحية، والجزر السياحية والمنتجعات وسط الصحراء التي تعد عناصر مشوقة للجذب السياحي، كذلك تضم الدولة أسطولا جويا ضخما تتصدرها خمس شركات وطنية للطيران تملك أكبر أسطول جوي بالشرق الأوسط..."[3].

"... فصناعة السياحة في الإمارات تتمتع بنمو قوي في كل المجالات، لاسيما قطاعات الأعمال والمؤتمرات، التي حققت فيها الإمارات معدلات نمو متسارعة في أعداد المسافرين والسياح من الشريحة ذات الدخل المرتفع، منوهاً كذلك بآفاق النمو في قطاع سياحة للطبقة المتوسطة بالتزامن مع الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين المحليين والدوليين بالتوسع في الاستثمار في سلاسل الفنادق المتوسطة والاقتصادية التي تلائم هذه الشريحة من السياح،

[1] – صندوق النقد العربي، **أفاق الاقتصاد العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] - فيصل شياد، **تنمية السياحة العربية البينية الحلول و العقبات**، بدون دار نشر، الجزائر، افريل 2014، ص64.

[3] – الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي 2013**، تاريخ الاطلاع 2018/05/07 14:50 على الموقع: www.uaeyearbook.com

ووفقاً للتقرير يتوقع أن ترتفع عائدات القطاع السياحي في الإمارات خلال العام 2017 لتصل إلى 80.3 مليار درهم بنسبة نمو قدرها 14% وأن تواصل النمو في العام 2018 لتصل إلى 91.1 مليار درهم بنمو قدره 13.5% قبل أن ترتفع بنسبة 12,7 % في العام 2019 لتصل إلى 102.7 مليار درهم، ومن ثم تصل وفقاً لتوقعات 2020إلى 113.9 مليار درهم بنسبة نمو قدرها 10.9 مليار درهم..."[1]، و الشكل المبين أسفله يكشف نسبة مساهمة إيرادات في الناتج الإجمالي المحلي للفترة 2014-2016:

الشكل 05: نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات للفترة 2014-2016.

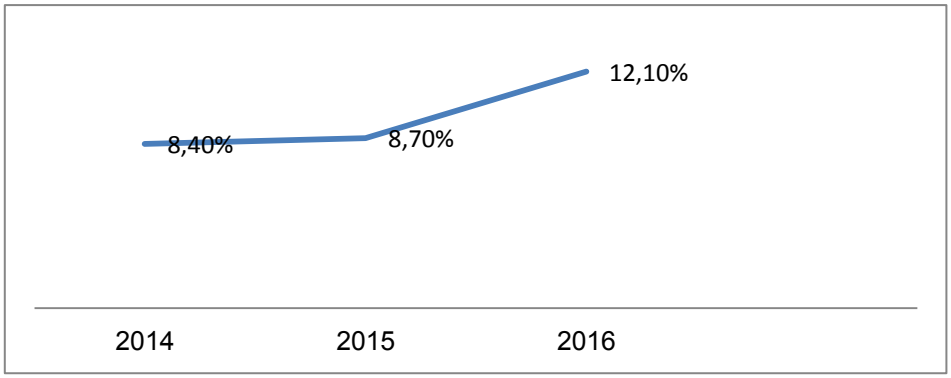

المصدر: وزارة الاقتصاد، المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات 2016، مرجع سبق ذكره، ص16.

الفرع الثاني: الريادة في التقارير الدولية

نتيجة للتطور الهائل والمستمرة في التنمية الاقتصادية الذي لم ينعكس ايجابيا على المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة فقط، بل أشادت به المنظمات والمؤسسات الدولية المرموقة بتقاريرها، لتظهر مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة وسط العالم وفق العديد من التقارير التالية الموضحة في الجدول أسفله:

الجدول 08: الترتيب العالمي للإمارات في تقارير المؤسسات الدولية للفترة (2014 . 2017).

التقرير/ العام	2014	2015	2016	2017
سهولة ممارسة الأعمال (البنك الدولي)	-	22	34	26
الصادرات السلعية (منظمة التجارة العالمية)	16	20	19	-
الواردات السلعية (منظمة التجارة العالمية)	19	19	19	-
تقنية المعلومات العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)	24	23	26	-

المصدر: وزارة الاقتصاد، المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات، الإمارات،2016، ص 26-29.

[1] - مصطفى عبد العظيم، السياحة بالإمارات، **جريدة الاتحاد**، الإمارات، 2016/08/26.

كذالك كان لترتيب الإمارات العربية المتحدة في بعض المؤشرات الفرعية الأخرى مراكز متقدمة، فاحتلت المرتبة 23 للعام 2015/2014 (وفق تقرير الشفافية العالمية الذي تصدره المنظمة العالمية لمحاربة الفساد و التي يقع مقرها ببرلين عاصمة ألمانيا) بعد أن كانت تحتل المرتبة 26 لعام 2013/2012، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 09: الترتيب العالمي لدولة الإمارات في تقارير المؤسسات الدولية للسنوات 2013/2012 إلى 2016/2015.

التقرير / العام	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
تقرير الشفافية العالمية (المنظمة العالمية لمكافحة الفساد)	26	25	23	-
تقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	41	40	41	-
تقرير السعادة العالمي (الأمم المتحدة)	17	14	20	28
تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي)	25	24	23	26
تقرير تنافسية السياحة والسفر (المنتدى الاقتصادي العالمي)	30	28	24	-
مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمي (معهد ريادة وتنمية الأعمال العالمي)	30	25	20	-
تقرير تمكين التجارة العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي)	19	-	16	-

المصدر: وزارة الاقتصاد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية، مرجع سبق ذكره، ص34- 35.

ولتحقيق المزيد من النجاح في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل انتهجت الدولة سياسة لتأهيل وبناء العناصر البشرية وتسليحها بالعلم والمعرفة، وكذالك تطوير المؤسسات الحكومية معرفيا و ابتكاريا وهكذا اتجه تركيزها على العناصر التالية[1]:

- الوصول إلى نظام تعليمي رفيع المستوى - إطلاق الاستراتيجة الوطنية للابتكار.
- تكوين اللحية الوطنية للابتكار - اعتماد السياسية العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا و الابتكار.
- إنشاء وكالة الإمارات للفضاء - اقتصاد ما بعد النفط.

لقد أشرفت وزارة الاقتصاد وبتكليف من نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء لعام 2014 بالتنسيق مع جميع الوزارات وعلى كل المستوى الوطني بتحقيق مستهدفات الوطنية لرؤية الإمارات 2021، كما يلي[2]:

- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يصل لحولي 5%.
- نصيب الفرد الإماراتي من الدخل المحلي الإجمالي من أفضل 10 دول.
- نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي يصل لحوالي 5%.
- نسبة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في حدود 70%.

[1] - المرجع السابق، ص 36

[2] - : المرجع السابق و الصفحة سابقا.

- المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية من أفضل 10 دول.

- مؤشر الابتكار العالمي من أفضل 10 دول.

المبحث الثاني: المناطق الحرة في الإمارات ودورها في التجارة الخارجية

تعتبر المناطق الحرة الشريان الحيويّ الذي يعتمد عليه في الاقتصاد، لأسباب متعددة، كمضاعفة المكانة في إنتاجية للدولة، وتوفير فرص العمل لتخفيف مشاكل البطالة أو نقص الموظفين في البلاد، أو كوسيلة لتحفيز نقل التكنولوجيا و تشجيع الاستثمارات المحلية، وفي ثمانينيات القرن الماضي منذ ولادة هذه المناطق بالإمارات إلى يومنا هذا لم تعد مجرد جيوب معزولة في خلق فرص للعمل وتوليد الصادرات، بل وسيلة للإصلاحات على الصعيد الوطني.

المطلب الأول: التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة

بلغ حجم التجارة الخارجية لدولة بسنة 2015 حوالي 1.06 تريليون درهم، بواردات فاقت 676 مليار درهم وبتراجع بنمو بلغ حوالي 2.88% حيث كانت الواردات خلال 2014 تقدر بحوالي 696 مليار درهم، في حين عرفت الصادرات غير النفطية ارتفاع حيث بلغت 161 مليار درهم ومعدل بنمو قدره 21.93 % على السنة السابقة، يقابلها تراجع في قيمة إعادة التصدير من 243 مليار درهم عام 2014 ليصل 221 مليار درهم عام 2015، و سنوضح في الجدول المولي حجم التجارة الخارجية بالأشهر خلال سنة 2015:

الجدول 10: حجم التجارة الخارجية لدول الإمارات لسنة 2015 (القيمة مليون درهم).

الأشهر	الواردات	صادرات غير النفطية	إعادة تصدير	إجمالي التجارة الخارجية
جانفي	56660	11373	18644	86678
فيفري	52915	13171	18892	84978
مارس	61970	16007	21206	99182
افريل	56393	14016	19301	89710
ماي	57367	13397	19186	89951
جوان	53367	13519	18271	85255
جويلية	54173	12884	16198	83255
أوت	60087	15779	18119	93985
سبتمبر	50617	11668	16400	78685
أكتوبر	58813	12470	18818	90101
نوفمبر	56267	12222	17939	86427

ديسمبر	57693	14711	18445	90849
المجموع	676375	161218	221419	1059011

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، نشريه إحصائية شهرية الأعداد الكاملة، **الإمارات**، 2015، ص2.

فيما بلغ حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2016 نحو 1.078 تريليون درهم، مقارنةً 1.059 تريليون درهم خلال نفس الفترة من عام 2015، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً ونسبته 1.9 % بينما انخفضت نسبتها خلال عام 2015، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام 2014، بنسبه وصلت 1.2%

بينما ارتفعت قيمة التجارة الخارجية خلال عام 2014، لتصل لحوالي 1.0723 تريليون درهم، عما كانت عليه خلال نفس الفترة من خلال عام 2013، وبنسبه وصلت إلى 0.7 % ، لترتفع قيمتها و تصل خلال نفس الفترة من عام2013 ، وبنسبة 0.9 % عما كانت عليه خلال عام 2012 ، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة الصادرات وإعادة التصدير الخاص بالدولة. و وفق ما تم توضيحه شهدت التجارة الخارجية لدولة الإمارات تطورا ملحوظا فقد ارتفعت من 0.927 تريليون درهم عام 2011 إلى حوالي 1.078 تريليون عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 16.28%، و هو ما سنحاول معرفة تطورها بالأرقام خلال الفترة 2011-2016:

الجدول 11: **تطور حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات خلال الفترة 2011 ـ 2016 (القيمة مليار درهم)**.

السنوات	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجية
سنة 2011	602.7	114.1	210.8	927.6
سنة 2012	667.5	169.7	218.6	1055.8
سنة 2013	685.1	148.2	232.2	1065.5
سنة 2014	696.4	132.2	243.7	1072.3
سنة 2015	676.4	161.2	221.4	1059
سنة 2016	694.9	168.6	215.3	1078.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء، إحصائيات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2016، الإمارات، يوليو 2017.

المطلب الثاني: تجارة المناطق الحرة بالإمارات

تنبع أهمية المناطق الحرة بالنسبة لدولة الإمارات بكونها أحد أهم مصادر جذب الاستثمار الأجنبي ونقل المعرفة، لذلك تم إنشاءها وفق إستراتيجيات وأهداف دقيقة وواضحة، فتوفر العديد من العوامل والمقومات جعل

الإمارات محج لهاته الاستثمارات التي وجدت في الدولة مناخ استثماريا مناسبا ومن أهم الحوافز الاستثمارية المقدمة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة الإماراتية نجد[1]:

ـ ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية

ـ لا قيود على تصاريح العمل و السماح بتحويل كافة الأرباح إلى الخارج

ـ الإعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة وتصل في بعضها لمدة 50عاما.

ـ الإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها ـ الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.

ـ تتوافر في المناطق الحرة مستودعات للتخزين وكافة المستلزمات التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية.

بالإضافة لما تم ذكره سابقا هناك بعض المزايا و التحفيزات الأخرى[2]:

ـ توفير مساكن للقوى العاملة و الاستفادة من الخدمات المتطورة التي توفرها البنية الأساسية للإمارات

تعتبر منطقة جبل علي بدبي موقعا إستراتيجيا عالميا هامًا لقربه من مضيق هرمز مما يسهل انسياب حركة التجارة العالمية إلى شبه الجزيرة العربية، "...كانت بداية الفعلية للمنطقة الحرة بجبل علي عام 1985 عندما تم إنشاء سلطة المنطقة الحرة في ميناء جبل علي لتتولى الإشراف عليها ووضع الأنظمة اللازمة لإدارتها وإصدار التراخيص للشركات الراغبة في العمل بها .... وارتبطت بميناء جبل علي الذي أنشأ سنة 1976 ويعتبر أكبر ميناء بحري في المنطقة الخليجية مجهزة بكافة الوسائل والمعدات المتطورة ، (المنطقة الحرة في الفجيرة عام 1987- المنطقة الحرة في عجمان عام 1987- المنطقة الحرة في أم القيوين عام 1987- لمنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي 1995- المنطقة الحرة في الحمرية (الشارقة) 1995- المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي 1996- المنطقة الحرة بالسعديات (أبو ظبي) 1996- المنطقة الحرة للتجارة الالكترونية (دبي) 1999..."[3].

فدولة الإمارات مثلها مثل بقية الدول في سبيل حماية مصالحها وأمنها وسيادتها ضد المخاطر والتهديدات المحتملة تحضر إدخال أنواع معينة من البضائع إلى المناطق والأسواق الحرة، بناءً على طبيعة هذه البضائع أو

[1] – وزارة الاقتصاد، المناطق الحرة بالإمارات دراسة تحليلية، العدد 1، الإمارات ،2015، ص6.

[2] - منور اوسرير،**المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية (دراسة** لبعض **تجارب البلدان النامية)**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] - المرجع السابق، ص 238.

مصدرها، فيعد استيراد أو تخزين أو نقل أي سلع محظورة جريمة يعاقب عليها القانون، فيما يلي نلخص البضائع المحظور دخولها و هي[1]:

– البضائع القابلة للاشتعال، عدا المحروقات اللازمة للتشغيل، والتي تسمح بها الجهة المشرفة على المناطق والأسواق الحرة، ضمن الشروط التي تحددها الجهات المختصة.

– المواد المشعة و الأسلحة الحربية والذخائر والمتفجرات أياً كان نوعها إلا بترخيص من الجهات المختصة.

– البضائع المخالفة للأنظمة المتعلقة بحماية الملكية التجارية، والصناعية، والأدبية، والفنية.

– المخدرات على اختلاف أنواعها، ومشتقاتها.

– منشأ البضائع من دولة تقرر مقاطعتها اقتصادياً.

"...كما شهد قطاع التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات نمو وتطور ملحوظا، ويرجع الخبراء على أن المناطق الحرة قامت بدور حيوي في خدمة التنمية الاقتصادية للدولة وكرست الإمارات كمركز إقليمي وعالمي للتجارة الدولية والخدمات المالية، حيث تحتضن الإمارات نحو 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي إذ يوجد بها ما يزيد على 38000 شركة تتضمن 330000 موظف..."[2].

حيث بلغ إجمالي تجارة المناطق الحرة في الدولة لعام 2015 حوالي 497 مليار درهم وبتراجع قدره 41537 مليون درهم عن عام 2014 حيث قدرت بحوالي 538 مليار درهم، فقد شهدت ارتفاعا خلال الربع الأول لتصل 173058 مليون درهم، لتتراجع خلال الربع الثاني بنسبة تراجع قدرت 3.39% و تستقر عند 167186 مليون درهم، وتواصل التراجع في الربع الأخير عند 156931 مليون درهم وبنسبة مؤية مقدارها 9.31% عن الربع الأول، و الجدول الموالي يوضح ويفصل إجمالي حجم تجارة المناطق الحرة للدولة خلال سنة 2015:

[1] – حكومة الإمارات، السلع المحظورة دخولها للأسواق و المناطق الحرة، تاريخ الاطلاع 2018/04/29 18:25 على الموقع: https://www.government.ae/ar

* خلال 2011 تم فصل إعادة التصدير عن الصادرات في الإمارات.

[2] – أسامة احمد و آخرون، ملف المناطق الحرة، **جريدة البيان**، الإمارات، العدد 13752، 11-04-2018، ص8.

الجدول 12: إجمالي حجم التجارة المناطق الحرة للإمارات لسنة 2015 (القيمة مليون درهم).

الأشهر	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير*	إجمالي التجارة
جانفي	22728	1486	16415	40629
فيفري	23789	2275	17801	43865
مارس	26496	1933	17578	46007
افريل	22325	3027	17205	42557
ماي	22462	1881	15220	39563
جوان	23330	1846	18005	43181
جويلية	23208	2086	16153	41447
أوت	23613	2248	17134	42995
سبتمبر	21511	1921	14927	38359
أكتوبر	21284	1945	16277	39506
نوفمبر	23405	1760	16084	41249
ديسمبر	21782	1830	14215	37817
المجموع	275932	24237	197013	497182

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الهيئة الاتحادية للجمارك، **تجارة المناطق الحرة**، الإمارات، ديسمبر 2015، ص2.

لقد بلغ إجمالي تجارة المناطق الحرة في الدولة لعام 2015 حوالي 497 مليار درهم وبتراجع قدره 41537 مليون درهم عن عام 2014 حيث قدرت بحوالي 538 مليار درهم، فقد شهدت ارتفاعا خلال الربع الأول لتصل 173058 مليون درهم، لتتراجع خلال الربع الثاني بنسبة تراجع قدرت 3.39% و تستقر عند 167186 مليون درهم، وتواصل التراجع في الربع الأخير عند 156931 مليون درهم وبنسبة مؤية مقدارها 9.31% عن الربع الأول.

فيما بلغت مساهمة المناطق الحرة من إجمالي التجارة الخارجية للدولة سنة 2015 حوالي 46.9% و بتراجع مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت مساهمتها آنذاك حوالي 50.23% من إجمالي التجارة الخارجية و المقدرة بمبلغ 1.07 تريليون درهم.

فانخفضت قيمة واردات المناطق الحرة بتراجع 22691 مليون درهم على عام 2014 حيث كان مجموعها 298623 مليون درهم و بنسبة مساهمة في إجمالي التجارة قدره 42.87%، مقارنة بقيمتها 275932 مليون درهم سنة 2015.

و نفس الشيء فقد تراجعت الصادرات غير نفطية بمبلغ تراجع 2109 مليون درهم بعد أن كانت نسبة مساهمتها آنذاك سنة 2014 مقدرة بنسبة 19.92% و بمبلغ 26346 مليون درهم، أما إعادة التصدير فقد كان مقدار تراجعها على سنة 2014 حوالي 16741 مليون درهم.

و كما عرفت الإمارات العربية المتحدة تزايد في حجم تجارة المناطق الحرة لترفع من 352775 مليون درهم سنة 2010 بواردات تصل إلى 201348 مليون درهم وصادرات بحوالي 151427 مليون درهم، لتصل في نهاية سنة 2015 حوالي 497181 مليون درهم.

فخلال النصف الأول من عام 2016 بلغت تجارة المناطق الحرة حوالي 236.6 مليار درهم بنمو للصادرات يبلغ 12.7%، ليستحوذ الدول العربية على 23% من تجارة المناطق الحرة وبقيمة 55.5 مليار درهم، ودول آسيا وأستراليا والمحيط الهادي على 47% وبقيمة 100.5 مليار درهم، فالجدول التالي سيوضح مقدار تطور تجارة المناطق الحرة للفترة 2011-2016:

الجدول 13: حجم تجارة المناطق الحرة بالإمارات من إجمالي حجم التجارة الخارجية للفترة 2011 ـ 2016 (القيمة مليون درهم).

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	النصف الأول 2016
الواردات	222468	252373	281910	298623	275932	133711
الصادرات غير النفطية	12070	16331	20406	26346	24237	12683
إعادة التصدير	134146	181113	211159	213754	197013	90293
تجارة المناطق الحرة	367684	449816	513475	538723	497181	236687
نسبتها	%39.63	%42.6	%48.19	%50.23	%46.94	%42.73
إجمالي التجارة الخارجية	927666	1055855	1065450	1072379	1059011	553413

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: تقارير الهيئة الاتحادية للجمارك و الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء بالإمارات للفترة 2011-2016.

- تقارير الهيئة الاتحادية للجمارك بالإمارات، للفترة2011-2015، مراجع سبق ذكرهم.

نلاحظ ارتفعت تجارة المناطق الحرة للدولة خلال السنوات الأخيرة من 367684 مليون درهم لعام 2011 إلى مبلغ 538723 مليون درهم خلال سنة 2014 وبمعدل وصل إلى حوالي 68.25% .

لكن خلال 2015 شهدت تراجع في مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للدولة فانحسرت قيمة هذه المساهمة بمبلغ 497181 مليون درهم من حجم التجارة الخارجية المقدرة بنحو 1059011 مليون درهم، منخفضة بحوالي 41542 مليون درهم عن السنة السابقة.

المطلب الثالث: أوضاع تجارة المناطق الحرة بالإمارات حسب كل إمارة

بقيت إمارة دبي تصدر المرتبة الأولى خلال سنوات على التوالي مقارنة بباقي إمارات الدولة الأخرى في حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة نظرا لما تحتويه من تحفيزات مغرية ممنوحة للمستثمرين و بالأخص في منطقة جبل علي التي تم بإنشاء منطقة حرة بمينائها عام 1979، التي تقع بالقرب من جبل علي جنوب مدينة دبي التي تتوفر على بيئة عمل تساعد على جذب اكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من بين هاته التحفيزات نجد[1]:

- استثناء من كل ضرائب الاستيراد.

- مائة بالمائة عائد من رأس المال والأرباح.
- المعافاة من ضرائب الشركات المفروضة في دبي علاوة علي ضمان التجديد لمدة خمسة عشرة سنة في المنطقة الحرة.
- طاقة متوفرة وبخسة.
- طرق توظيف بسيطة وفعالة للتأكد من وفرة القوة العاملة المحترفة ذات الخبرة بأجور منافسة.
- مساندة إدارية علي مستوي عال من إدارة المنطقة الحرية.

- مائة بالمائة ملكية أجنبية.

فخلال سنة 2015 بلغ إجمالي تجارة المناطق الحرة بدبي حوالي دبي حوالي 447226 مليون درهم وبنسبة حوالي 90% من تجارة المناطق الحرة بقيمة واردات 249660 مليون درهم وصادرات إجمالية 197565 مليون درهم، فيما احتلت إمارة الشارقة المرتبة الثانية بحجم تجارة قدر بحوالي 32730 مليون درهم وبنسبة 7% من إجمالي

[1] - مركز فقيه للأبحاث و التطوير، **الاستثمار في جبل علي**، مكة المكرمة، 1997، ص 6.

تجارة الدولة الخارجية للمناطق الحرة، و الفجيرة المرتبة الثالثة بنسبة 2% و قيمة 8276 مليون درهم هذا ما سنراه في الجدول التالي:

الجدول 14: تطور حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات للفترة 2013-2015 حسب الإمارة (القيمة مليون درهم)

الإمارة	الواردات			الصادرات غير النفطية			إعادة التصدير		
	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013
أبو ظبي	734	257	210	0	4	0	5169	258	0
دبي	249660	274744	251902	11850	13323	12958	185715	48871	202047
الشارقة	15900	14323	21921	7068	7628	3030	9762	33756	8067
عجمان	658	677	875	2	8	5	164	876	218
رأس الخيمة	4176	3621	2327	1940	2183	1375	757	6827	778
الفجيرة	4803	5002	4676	3376	3203	105	97	8295	49
المجموع	275932	296623	281910	24237	26345	20406	197013	538723	211159

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، تجارة المناطق الحرة، العدد 9-45، المرجع السابق، ص3.

وبمقارنتها بحجم التجارة للمناطق الحرة لعام 2014 فقد شهدت إمارة دبي انخفاض قدره 41484 مليون درهم لكنها بقيت في المرتبة الأولى، و بقيمة 488710 مليون درهم و بنسبة 91% خلال 2014 فيما بقيت إمارة الشارقة بنفس الترتيب بحجم تجارة قدر بحوالي 33756 مليون درهم لذات السنة و كانت نسبتها 6% ، و كان نصيب إمارة الفجيرة 8295 مليون درهم وما نسبته 2%.

المطلب الرابع: تجارة المناطق الحرة للإمارات مع العالم الخارجي

الفرع الأول: تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع الدول العربية

بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة لدولة الإمارات خلال عام 2015 مع الدول العربية حوالي 118.4 مليار درهم، أي ما نسبة 23.82% من إجمالي تجارة الدولة للمناطق الحرة مسجلة تراجع مقارنة بعام 2014 حيث بلغت ما قيمته 121.7 مليار درهم ومستحوذة على نسبة 22.6%، و لتوضيح حجم هاته التجارة لسنة 2015 نلاحظ الجدول التالي:

الجدول 15: حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع الدول العربية خلال سنة 2015 (القيمة مليون درهم).

الدول العربية	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير
السعودية	5008	1617	38497
السودان	519	1662	18470
العراق	1499	211	6919
عمان	2389	322	9021
ليبيا	495	126	2954
مصر	2211	93	2767
قطر	1546	310	6868
البحرين	99	169	919
الكويت	5	674	1141
لبنان	179	65	3081
المغرب	77	20	458
الأردن	448	368	2410
سوريا	51	43	389
الصومال	3	135	809
تونس	0	141	528
اليمن	0	270	343
جزر القمر	0	100	1128
موريتانيا	.	334	451
الجزائر	11	597	4112
جيبوتي	136	305	3638
فلسطين	63	084	3178
مجموع الأقطار	14531	6659	97261

المصدر: : الهيئة الاتحادية للجمارك، تجارة المناطق الحرة، العدد 45، المرجع السابق، ص6.

كما شهدت تجارة المنارة المناطق الحرة الإماراتية تطور مع الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، فنمت الواردات خلال عام 2015 بمعدل 12.22% لتستقر عند حوالي 14.5 مليار درهم بعد أن كانت 12.7 مليار درهم خلال العام السابق في حيث عرفت الصادرات غير النفطية تراجع بمعدل 0.47 % وقدرت قيمة التراجع بنحو 32 مليون درهم، أما فيما يخص إعادة التصدير فهي الأخرى عرفت انخفاض مقدر بنحو 5.1 مليار درهم

وبمعدل انخفاض سنوي قدره 4.97 **%** مقارنة بسنة 2014، و الجدول المولي سيوضح مقدر هذا التغير و التطور للفترة 2011-2016:

الجدول 16: تطور حجم التجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع الدول العربية خلال 2011 ـ 2016 (القيمة مليون درهم).

السنوات	الواردات	الصادرات غير نفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة	النسب العربية
سنة 2011	8013	81350	_	89363	%24.3
سنة 2012	8725	6202	88144	103071	% 22.91
سنة 2013	9295	6405	102407	118107	% 23
سنة 2014	12755	6691	102351	121797	%22.6
سنة 2015	14531	6659	97261	118451	%23.82
النصف الأول 2016	9582	3893	42052	55527	%23.47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الهيئة الاتحادية للجمارك بالإمارات للفترة 2011-2015.

"... و جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لمؤشر حجم التبادل التجاري مع الدول العربية للعام 2015 بقيمة 20.5 مليار دولار و بنسبة 43.6 **%** من إجمالي التبادل الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية ... و الشريك الثاني بحصة تصل لقرابة أكثر من ثلث الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير نفطية لدول مجلس التعاون حيث شكلت ما نسبته 40.1**%**

من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غبر نفطية لدول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية خلال العام 2015".[1]

الفرع الثاني: تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي

عرفت تجارة المناطق الحرة لدول الإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة تطورا ايجابيا مرتفعة عاما بعد عاما، من45.077 مليار دولار سنة 2011 لتصل خلال أربعة سنوات إلى 74.129 مليار درهم وبنسبة 62.44 **%** من تجارة الدول العربية بعد أن كانت خلال عام 2014 حوالي 68.94 مليار درهم وبنسبة 56.55**%** من إجمالي تجارة الدول العربية، لتتجاوز قيمة 36.3 مليار دولار خلال النصف الأول من سنة 2016 و هو ما سيتم تبيانه في الجدول لملاحظة تفاصيل هذا التغيير:

[1] – المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي و الدول العربية، 2015، ص10-11.

الجدول 17: تطور تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات مع الدول مجلس التعاون خلال الفترة 2011 ـ 2016 (القيمة مليون درهم).

السنوات	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التجارة
سنة 2011	6334	38743	_	45077
سنة 2012	6734	2188	46791	55713
سنة 2013	7455	2048	57540	67043
سنة 2014	10280	1973	56696	68949
سنة 2015	11603	2369	60157	74129
النصف الأول لسنة 2016	8470	1470	26372	36312

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الهيئة الاتحادية للجمارك بالإمارات للفترة 2011-2016.

ارتفعت حجم الواردات خلال عام 2015 ليصل حوالي 11603 مليون درهم وبمعدل نمو قدر بحوالي 12.87% على العام السابق ويرتفع نمو الصادرات الغير نفطية بمعدل 20 % أما إعادة التصدير فقد ازدادت بمعدل نمو قدره 6.1%.

الجدول 18: النسبة المئوية لحجم تجارة المناطق الحرة لدول الإمارات مع دول مجلس التعاون خلال 2014 ـ 2015

دول مجلس التعاون الخليجي	الواردات		الصادرات غير النفطية		إعادة التصدير	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015
السعودية	%33	%43	%50	%68	%64	%64
عمان	%6	%4	%12	%5	%4	%5
البحرين	%11	%19	%6	%4	%5	%5
الكويت	%23	%21	%18	%14	%15	%15
قطر	%27	%13	%14	%9	%11	%12

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير الهيئة الاتحادية للجمارك بالإمارات للفترة 2014-2015.

الفرع الثالث: تجارة المناطق الحرة لدول الإمارات مع أقاليم العالم

بلغت قيمة التجارة المناطق الحرة لدول الإمارات خلال عام 2015 مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو 116974 مليون درهم بقيمة واردات بلغت 14531 مليون درهم وبحجم صادرات 6048 مليون درهم و96395 لإعادة التصدير منخفضة على العام السابق حيث كان إجمالي تجارتها الخارجية لنفس المنطقة بحوالي

120446 مليون درهم وبذلك احتلت المرتبة الثانية بنسبة 28% بعد اسيا و استراليا و جزر المحيط الهادي التي بلغ حجم تجارتهم 212572 مليون درهم متصدرة بنسبة 47%، فيما احتلت أوروبا المرتبة الثالثة بمبلغ 70061 محافظة على ترتيب السنة السابقة و لكن بقيمة انخفاض قدرت 13.96%، و هذا راجع لانخفاض تجارة المناطق الحرة بالإمارات مع العالم الخارجي سنة 2015 حيث بلغت 497181 مليون درهم بعد أن كانت 538723 مليون درهم خلال السنة السابقة 2014 و الجدول أسفله يوضح تطور تجارة المناطق الحرة بالإمارات مع العالم

الجدول 19: تطور حجم تجارة المناطق الحرة لإمارات مع العالم مصنفة حسب الأقاليم للفترة 2012–2015 (القيمة مليون درهم).

الأقاليم	الواردات			الصادرات			إعادة التصدير		
	2012	2014	2015	2012	2014	2015	2012	2014	2015
آسيا ـ أستراليا ـ جزر المحيط الهادي	146286	178235	167204	4638	5379	5300	48821	44580	4068
الشرق الأوسط ـ شمال إفريقيا	8673	12750	14531	5718	6273	6048	87577	101423	96395
أوروبا	51796	58421	52809	2853	5916	2317	16021	17095	14935
أمريكا والكاريبي	26397	26671	24099	615	993	787	3696	4220	5337
شرق وجنوب إفريقيا	3660	4214	2705	1482	1562	1372	7406	8870	8902
غرب ووسط إفريقيا	2612	2814	2499	697	1340	963	4120	6542	4473

المصدر: : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الهيئة الاتحادية للجمارك بالإمارات، تجارة المناطق الحرة، المرجع السابق.

من خلال ملاحظة الجدولين (19،) نكتشف أن الإمارات العربية المتحدة تتعامل مع اغلب دول العالم في تجارتها الخارجية، والجدول المولي يوضح لنا حجم تجارة المناطق الحرة بالدولة لبعض السلع الأساسية لعام 2015:

الجدول 20: حجم التجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات لبعض السلع الأساسية لعام 2015 (القيمة مليون درهم).

الوصف	الواردات	الصادرات	إعادة التصدير
حيوانات حية	179	2392	47
لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	87	387	6
أسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللافقاريات المائية	89	62	5
خضر ونباتات وجذور ودرنات	74	0.19	33

صالحة للأكل			
بن . شاي . بهارات وتوابل	833	529	167
حبوب	485	31	4
سكر ومصنوعات سكرية	2032	81	37
كاكاو ومحضراته	268	10891	63
فواكه وثمار صالحة للأكل	312	114	110
منتجات مطاحن	150	2125	6
تبغ وإبدال تبغ مصنعة	5627	6.402	5194

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، تجارة المناطق الحرة، العدد 45، مرجع سبق ذكره، ص 8.

خلاصة الفصل الثاني:

عند دراستنا التحليلية لهذا الفصل لاحظنا أن المناطق الحرة تشتمل على العديد من الخصائص والميزات التي يمكن توظيفها في تجاوز وتذليل العقبات والصعوبات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ولا يراد هنا من المناطق الحرة ممارسة دورها التقليدي في تنشيط حركة التجارة وتشجيع النشاط الإنتاجي من الموجه للتصدير، وإنما الغاية هي العمل على تهيئتها لتكون قاعدة للانطلاق واستثمار التجارب الناجحة فيها للاسترشاد بها في اختيار التطبيقات الملائمة على مستوى الاقتصاد وبما يتناسب وخصوصية وضع الاقتصاد، وكما جاء فصل الدراسة هذا و تلك الخصائص والميزات التي تتمتع بها المناطق الحرة من حيث علاقتها بعملية التحول الاقتصادي للإمارات.

ونظرا للفوائد المتعددة التي تجنيها الدولة من وراء هاته المناطق الحرة التي تقيمها على بعض أقاليمها، تقوم بمنح إعفاءات جمركية وضريبية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق.

ومن يتابع الجوانب الاقتصادية لهذه المناطق يلاحظ الدور المتنامي لها في الاقتصاد، وهو ما تنطق به الإحصاءات الصادرة عن الإمارات العربية المتحدة، وعن أهمية دور المناطق الحرة في تفعيل التجارة الخارجية، ومن جانب آخر فإن الدور الذي تقوم به المناطق الحرة الذي تم استعراض بعض البيانات المتعلقة به يساعد في الدفع بعملية دمج اقتصاديات الدول المضيفة في منظومة الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يمكن هذه الدول من التأقلم أولاً بأول المناطق الحرة و اقتصاديات الدول المضيفة.

أولا: خاتمة عامة

في ظل بروز التكتلات الإقليمية و اللاقليمية وتعاظم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في التبادل الدولي، ومتغيرات اقتصادية تكرس مبدأ تحرير التجارة العالمية تفرض نفسها في تحديد مستقبل الدول وتطورها الاقتصادي.

فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة ودعامة في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية بمنظومة متكاملة ومترابطة بين مختلف المكونات الأخرى للدولة، ومما لاشك فيه بأن معظم الدول أصبحت تسعى لتشجيع وجذب الاستثمار (المحلي والأجنبي) على أراضيها والتحول من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج بقصد التصدير، لذلك توجهت العديد من الدول لإنشاء المناطق الحرة بهدف خلق قنوات استثمارية جديدة فوفرت لها الأطر التشريعية والقواعد المعلوماتية الشاملة والدقيقة والمقومات الضرورية، فأوكلت إليها مهمة تنشيط التجارة الخارجية وتحريك عجلة التنمية داخل البلد المضيف.

.

ثانيا: اختبار الفرضيات

من خلال ما تقدم من هذه الدراسة حاولنا إختبار صحة الفرضيات التي حددت سابقا في المقدمة كإجابات أولية وعلى ضوء التحليل تبين ما يلي:

ـ **الفرضية الأولى**: المناطق الحرة هي إحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر تتعدد وتتنوع أشكالها وخصائصها فهي مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وبالتحولات التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي إلى تغير مفهومها.

هي مؤكدة نظرا لان المناطق الحرة هي إحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر، تتعدد وتتنوع صورها بالعالم لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية ماضيا وحاضرا وتحولها من مجرد مناطق لتنشيط التجارة العابرة تمنح فيها المشاريع التجارية بعض الامتيازات لتصبح مناطق تمارس فيها مختلف العمليات وشملت حتى التصنيع الثقيل لتتطور مع الاقتصاد الرقمي لتنشأ المناطق الحرة إلكترونية والمناطق الحرة العلمية، فاتضحت صحة هاته الفرضية في المبحث الثاني من الفصل الأول.

– **الفرضية الثانية** : نجاح المناطق الحرة مرتبط بتوافر مجموعة من المقومات بهدف الوصول إلى النتائج المنشودة من إنشاءها.

اتضح صحتها حيث أن نجاح المناطق الحرة مرتبط بتوفر بمجموعة المقومات والعوامل المرتبطة ببعضها البعض، فنجاح أي منطقة حرة له علاقة مباشرة بمقومات جذب الاستثمار، من تشريعات قانونية وشفافة وتبسيط

الإجراءات الإدارية و بنية تحتية وغيرها من العوامل الأخرى لتحقيق الأهداف المنشودة من إقامتها، و اتضحت لنا صحة الفرضية الثانية في المبحث الثاني من الفصل الأول .

– **الفرضية الثالثة** : يعتبر الاقتصاد الإماراتي من أقوى اقتصاديات الدول العربية نظرا للإستراتيجية البعيد المدى المنتهجة.

مؤكدة نظرا لان الاقتصاد الإماراتي من أقوى اقتصاديات الدول العربية نظر لما يتمتع به من تطورات انعكست إيجابيا على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية ، والريادة العالمية التي أشادت بها المنظمات والمؤسسات الدولية المرموقة وكل ذلك موضح في المبحث الأول من الفصل الثاني.

– **الفرضية الرابعة** : تلعب المناطق الحرة دور أساسيا في زيادة حجم حركة التجارة الخارجية وإضافة ديناميكية جديدة عليها.

مؤكدة فالمناطق الحرة لها دورا أساسيا في زيادة حجم وفعالية حركة التجارة الخارجية بالإمارات، وإضفاء ديناميكية أكبر عليها و تأثير أداء هاته المناطق الحرة على تجارتها الخارجية، وتأكدت لنا صحة هذه الفرضية من خلال التحليل الذي قمنا به في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

ثالثا: نتائج الدراسة

من خلال معالجتنا وعلى ضوء تحليلنا توصلنا إلى استخلاص عدة نتائج لعل أهمها:

ـ تعتبر المناطق الحرة ظاهرة اقتصادية عالمية بامتياز فهي قديمة و حديثة في نفس الوقت فهي وجدت في عهد الإمبراطورية الرومانية قبل 166 سنة قبل الميلاد.

ـ نجاح المناطق الحرة مرتبط بوجود إستراتيجية اقتصادية واضحة وجلية داخل البلد المضيف لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهداف إنشاءها.

ـ ارتفع حجم تجارة المناطق الحرة بالإمارات مع الدولة العربية من 112 مليار درهم سنة 2014 وبنسبة 23% إلى حوالي 118.5 مليار درهم سنة 2015 وبنسبة 24 %، ولتراجع خلال النصف الأول من نسبة 2016 ليبلغ 55.5 مليار درهم وبنسبة قدر ب بحوالي 23%.

ـ تبنت الإمارات العربية المتحدة إستراتجية تنويع الاقتصاد ذلك بتقليص الاعتماد على النفط إلى حدود دنيا باجتماع عقدته الحكومة يومي 30 .31 جانفي 2016 وسميّ بخلوة الإمارات ما بعد النفط.

ـ كانت تجربة المناطق الحرة بالإمارات في تنشيط التجارة الخارجية تجربة ناجحة حيث سجلت حوالي 196.4 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2016.

ـ تساهم التجارة الخارجية في تنمية اقتصاد الدول نظرا لدور الإيجابي الذي تلعبه في الأداء الاقتصادي.

ـ اعتمدت الإمارات على استثمارات خارج الدول كذلك لتنشيط تجارتها الخارجية.

ـ المناطق الحرة وسيلة للتغلب على معوقات التنمية في البلد المضيف، لأنها تزيل القيود التي كانت تسببها مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

ـ ساعدت كل من الإيرادات البترولية و وعي و رغبة صانعي القرار بضرورة تحقيق التميز للدولة.

ـ لم تنجح الإمارات في تطوير تجارتها الخارجية مع الدول العربية.

ـ بلغت نسبة تجارة المناطق الحرة الإماراتية مع دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 30.4 مليار درهم وبنسبة 16 % من إجمالي التجارة الخارجية خلال النصف الأول من سنة 2016.

رابعا: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة التي توصلنا إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها ستسهم ولو بقدر بسيط في تعزيز دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية بالإمارات

ـ إيجاد حلول لدعم التجارة الخارجية العربية من خلال تنشيط الاتفاقيات العربية وإعطاءها الأولوية ولذلك من أجل إقامة مناطق حرة عربية مشتركة.

ـ تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين المحليين من خلال خلق مناخ استثماري مناسب لهم داخل المناطق الحرة مما يحقق ويعود بالفائدة على نجاح الاقتصاد الوطني.

ـ تجنب الحوافز السخية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يعود بالضرر على القرارات السيادية للدولة.

ـ القضاء على مشكلة العوائق والحواجز الجمركية في وجه المنتجات العربية ذلك من خلال الاتفاق حول قواعد المنشأ وتسويقها داخل المناطق الحرة.

ـ تدعيم الاهتمام بالمناطق الحرة الخدمية أكثر.

ـ المحافظة العناية ومراعاة المعايير الضرورية لحماية البيئة ذلك من خلال تحديد نوعية المشاريع المقامة داخل المناطق الحرة.

ـ الاستفادة من التجارب الناجحة للمناطق الحرة بتبادل الخبرات و المعارف، و زيادة استعمالات الأساليب الحديثة والتقنية المتطورة للرفع من مستوى آراء المنطقة.

ـ تثمين الشركات الناجحة و المتميزة بإعطائها حوافز إضافية.

ـ محاولة إيجاد طريقة ملائمة لخلق مزايا تنافسية بين المناطق.

ـ نقترح التركيز على النشاطات التي تخلق قيمة مضافة لإنشاء اقتصاد أقوى ويحقق أكثر مزايا بالنسبة للبلد المضيف.

ـ نوصي ربط علاقة بين المعاهد التكنولوجية والمناطق الحرة.

خامسا: أفاق الدراسة

من خلال دراستنا هذه نود فتح آفاق دراسية للمهتمين، ذلك باقتراح بعض المواضيع للبحث قد تمثل إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل.

ـ المناطق الحرة بالجزائر بديل للاقتصاد الريعي، الواقع والأفاق.

ـ المناطق الحرة العربية المشتركة دراسة تحليلية إستشرافية.

ـ المناطق الحرة في ظل التكتلات الاقتصادية.

ـ واقع المناطق الحرة الإماراتية في ظل الأزمة القطرية.

ـ المناطق الحرة كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي للاتحاد المغاربي.

ـ المناطق الحرة الوجه الخفي للعولمة الاقتصادية.

ـ المنافسة بين المناطق الحرة دراسة تحليلية.

ـ المناطق الحرة حتمية اقتصادية أم أفاق مستقبلية.

القرآن الكريم:

- الآية 29 سورة البقرة

- الآية 275 سورة البقرة

أولا: كتب الحديث

– أبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني، **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**،ط1، دار الفكر ،بيروت، 2002.

– عبد الله بن عبد الرحمان البسام، **توضيح** الأحكام **في شرح بلوغ المرام**، ج4، ط5، مكتبة الأسد مكة المكرمة، 2003.

ثانيا: الكتب

- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية و تطبيقاتها**، الطبعة الأولى، علم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

- عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2012.

- عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.

- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة و التمويل**، مطبعة سامي لطباعة الأوسفت و الماستر، الإسكندرية، 2002.

- محمد سيد عباد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

- محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2009.

- نوال عبد الكريم الأشهب، **التجارة الدولية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

- نويرة عمار، **اقتصاد دولي**، جامعة الحج لخضر، بدون دار نشر، باتنة، 2013-2014.

- فيصل شياد، **تنمية السياحة العربية البينية الحلول و العقبات**، بدون دار نشر، الجزائر، افريل 2014.

ثالثا: الرسائل و الأطروحات الجامعية

– – امجد زهير عبد الفتاح، **دور تشريعات المناطق الحرة في تشجيع الاستثمار (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير، جامعة أل البيت، عمان، 2006.

– زكريا فوغال، **دور المناطق الحرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الأردن)**، شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

– زونية ريال، **المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير(دراسة تجربتي تونس و جزيرة موريس و أفاق إنشائها في الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

– شاشوة حميد، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الرفع من مستوى الصادرات الجزائرية (دراسة المناطق الحرة الأردنية)**، أطروحة دكتورا، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2015.

– فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.

– كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية (دراسة مقارنة بين الإمارات و مصر و الجزائر)**، مذكرة الماجستير،جامعة المسيلة، 2012.

– لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000–2010**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

– مريم فضال، **المناطق الحرة و دورها في التنمية**، مذكرة ماستر، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008.

– منور اوسرير،**المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية (دراسة** لبعض **تجارب البلدان النامية)**، أطروحة دكتورا، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2005.

رابعا: المجلات

– أسامة احمد و آخرون، ملف المناطق الحرة، **جريدة البيان**، الإمارات، العدد 13752، 11-04-2018.

– حميد شاشوه، دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي، **مجلة الدراسات العدد الاقتصادي**، جامعة الاغواط، العدد أ 27 ، سبتمبر 2016.

– رائد فاضل جويد، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، **مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**، المجلد05، العدد17، حزيران 2013.

- عابد فضيلة، اقتصاديات المناطق الحرة في سوريا دراسة تحليلية و تطبيقية مقارنة الوضع الراهن و المقترحات، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية**، دمشق، المجلد 30، العدد3، 2008.

- عادل عبد الجواد الكردوسي، المناطق الحرة في الدول العربية، **مجلة الأمن و الحياة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد364، رمضان 1433هـ.

- مصطفى عبد العظيم، السياحة بالإمارات، **جريدة الاتحاد**، الإمارات، 2016/08/26.

خامسا: القوانين و المراسيم

-المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن تحديد شروط و ضبط و تسيير المناطق الحرة في إطار ترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد67، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

سادسا: التقارير و الإحصائيات

صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي، الإمارات، للأشهر افريل و سبتمبر،2017.

صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصاديات العربية، الإمارات، 2017.

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي و الدول العربية، 2015.

مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الاستثمار الأجنبي المباشر للإمارات، الإمارات، 2017.

مركز فقيه للأبحاث و التطوير، الاستثمار في جبل علي، مكة المكرمة، 1997

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000- 2018، الكويت، أكتوبر و ديسمبر 2016.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت،2017.

الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء، إحصائيات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2016، الإمارات، يوليو 2017.

الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء، التقارير السنوية، الإمارات، للفترة 2011-2016.

الهيئة الاتحادية للجمارك، تقارير تجارة المناطق الحرة،، الإمارات، للفترة 2011-2016.

الهيئة الاتحادية للجمارك، نشريه إحصائية شهرية الأعداد الكاملة، الإمارات، 2015.

وزارة الاقتصاد، التقارير الإحصائية السنوية لإمارات، للفترة 2012-2016.

وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي ، الإصدار 25، الإمارات، 2017.

وزارة الاقتصاد، المناطق الحرة بالإمارات دراسة تحليلية، العدد 1، الإمارات ،2015.

وزارة الاقتصاد، المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2016.

وزارة الاقتصاد، المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات، الإمارات، 2016.

وزارة الاقتصاد، انهيار أسعار النفط و تداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات، الربع الثالث، 2016.

وزارة الاقتصاد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية و ريادة عالمية، الإمارات، أغسطس 2016.

وزارة الاقتصاد، سياسات التنمية القائمة على تنويع النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون، الربع الرابع، الإمارات، 2017.

وزارة التجارة والصناعة المنطقة الحرة في ميناء الشويخ بالكويت، المناطق الحرة في عالم متغير، الكويت، 11 يناير 2016.

سابع: المؤتمرات و الملتقيات و الندوات

1: الملتقيات

- مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإقليمية، **الملتقى الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر**، جامعة الجزائر 2014.

2: الندوات

- بوشنافة،اتميزار، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (المناطق الحرة)**، المركز الجامعي بشار.

- سومد عباس جواد، وزارة المالية الدائرة الإدارية، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص و التحديات**، العراق، 2011.

ثامنا: المواقع الالكترونية

- الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي 2013، على الموقع: www.uaeyearbook.com

– حكومة الإمارات، السلع المحظورة دخولها للأسواق و المناطق الحرة، على الموقع:
https://www.government.ae/ar
– الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، المبادلات الدولية الوحدة الرابعة التجارة التجارية، على الموقع:
http://www.enefd.edu.dz
– صندوق النقد الدولي، اقتصاد الإمارات، على الموقع: http://www.imf.org
– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع، الإمارات العربية المتحدة، على الموقع:
http://www.amf.org.ae/ar
– عبد الحق محمد، الاستثمارات الإماراتية الخارجية قوة اقتصادية تتخطى الربحية إلى توطيد العلاقات بالشعوب، مجلة البيان، الإمارات، 2017/11/26، على الموقع: www.albayan.ae
– غرفة دبي، الإمارات بيئة استثمارية تنافسية على الموقع: https://www.dubaicham.com/ar
– مركز دبي للإحصاء، على الموقع ; http://www.dsc.gov.ae
– وزارة المالية الإماراتية، القوانين، على الموقع: https://www.mof.gov.ae